



الجلسة ٦٦٢٥

الخميس ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة جولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2011/590)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/590)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مُمَثَلِي أَسْتْرَالِيَا وَأَفْغَانِسْتَان وَبَاكِسْتَان وَتُرْكِيَا وَقِيرْغِيزِسْتَان وَكَنْدَا وَاليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

الرئيس: باسم المجلس، أرحب بمعالى السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أَدْعُو سَعَادَةَ السَّيِّد بِيْدْرُو سِيرَانُو، الرَّئِيسَ بِالنِّبَايَةِ لُوْفِدِ الْإِتِّحَادِ الْأُوْرُوْبِي لَدَى الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، لِلْمَشَارَكَةِ فِي هَذِهِ الْجُلْسَةِ.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/590، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وتداعياتها على السلم والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي مستورا.

السيد دي مستورا (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير رسول على حضوره معنا اليوم. إن حضوره يبعث برسالة قوية في وقت عصيب تمر به أفغانستان، كما ذكرتنا بذلك الرئاسة اللبنانية. يذكرنا حضوره برحيل السيد رباني، ونحن بحاجة إلى أن نسمع منه كيف يمكن لأفغانستان أن تواجه مرة أخرى لحظة صعبة.

يُجْتَمَعُ الْيَوْمَ فِي لِحْظَةِ حَزِينَةٍ بِالتَّأَكِيدِ بِمَرِّهَا الشَّعْبَ الْأَفْغَانِي. لَقَدْ صَدَمْنَا بِمَقْتَلِ الرَّئِيسِ السَّابِقِ وَرَّئِيسِ الْمَجْلِسِ الْأَعْلَى لِلسَّلَامِ، السَّيِّدِ رَبَانِي، الَّذِي كَانَ صَدِيقًا لِلكَثِيرِينَ مِنَّا، وَكَانَ يَحْظَى بِالاحْتِرَامِ الْجَمِّعِ مِنَ الْجَمِيعِ. غَيْرَ أَنَّ أَفْغَانِسْتَانَ وَالشَّعْبَ الْأَفْغَانِي قَدْ أَظْهَرَا فِي مَرَاتٍ عَدِيدَةٍ، عَلَى مَدَى آلَافِ السَّنَوَاتِ، الْقُدْرَةَ عَلَى التَّعَافِي بِاسْتِمْرَارٍ مِنْ حَالَاتِ الْفَقْدِ الْمَأسُوِيَةِ وَالْحَزِينَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَنَشْعُرُ أَنَّ عَزْمَهُمَا عَلَى الْبَحْثِ عَنِ السَّلَامِ لَنْ يَتَزَعَزَعُ. وَهَذَا مَا قَالَهُ الرَّئِيسُ كِرْزَايَ نَفْسَهُ مُؤَخَّرًا.

لَا يَزَالُ مِنْ غَيْرِ الْوَاضِحِ مَنْ يَقِفُ وَرَاءَ الْمَهْجُومِ. وَكَمَا قَالَ نَجَلُ السَّيِّدِ رَبَانِي أَثْنَاءَ تَشْيِيعِ الْجِثْمَانِ فِي كَابُولِ، عَلَيْنَا أَنْ نَوَاصِلَ الْعَمَلَ مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ - نَفْسِ السَّلَامِ الَّذِي بَدَأَهُ السَّيِّدُ رَبَانِي، وَأَلْزَمَ نَفْسَهُ بِهِ، وَضَحَى بِحَيَاتِهِ مِنْ أَجْلِهِ بِصَفْتِهِ رَئِيسًا لِلْمَجْلِسِ الْأَعْلَى لِلسَّلَامِ. يَظْهَرُ لَنَا التَّارِيخُ أَنَّ جُهُودَ الْمَصَالِحَةِ تَكُونُ عَرْضَةً بِشَكْلِ خَاصٍ لِلْمَهْجُومِ حِينَ تَبْدَأُ فِي إِحْرَازِ التَّقَدُّمِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالضَّبْطِ السَّبَبِ فِي اسْتِهْدَافِهَا. فِي السَّنَوَاتِ الْأَخِيرَةِ، أَظْهَرَتِ الْعَدِيدُ مِنَ الْأَطْرَافِ ذَاتِ الصَّلَةِ اِهْتِمَامًا مُتَزَايِدًا بِفِكْرَةِ عَمَلِيَةِ السَّلَامِ. وَتَحْتَ قِيَادَةِ السَّيِّدِ رَبَانِي، بَدَأَ الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلسَّلَامِ يَهَيِّئُ شَكْلًا مِنْ أَشْكَالِ الْحَوَارِ كَانَ مَطْلُوبًا بِالتَّأَكِيدِ لِتَعْوِيضِ نَقْصِ الثَّقَةِ قَبْلَ أَنْ تَصْبِحَ الْمَحَادِثَاتُ حَقِيقَةً مَلْمُوسَةً.

إِنَّ الطَّرِيقَ إِلَى السَّلَامِ لَا يَكُونُ أَبَدًا سَهْلًا مَيْسُورًا. وَنَحْنُ نَعْلَمُ ذَلِكَ. وَفَاةُ السَّيِّدِ رَبَانِي لَيْسَتْ نَهَايَةَ عَمَلِيَةِ السَّلَامِ. هَذَا مَا يَقُولُهُ الْأَفْغَانِ، خَاصَّةً عَلَى أَعْلَى مَسْتَوِيَاتِ السَّلْطَةِ. إِنَّهَا لِحْظَةٌ يَعْبُدُ الْأَفْغَانِ فِيهَا تَقْيِيمَ الْأُمُورِ - لِحْظَةٌ دَعَاةٌ إِلَى الْوَحْدَةِ الْوَطْنِيَّةِ تَتَرَدَّدُ وَسَطَ الزَّعْمَاءِ وَالشَّعْبِ فِي أَفْغَانِسْتَانَ وَهُمْ يَعَانُونَ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ فَقْدِ جَلَلِ.

دُعِيَتْ مُؤَخَّرًا لِمَشَاهِدَةِ عَرْضِ فِيلْمِ أَفْغَانِي يَحْتَفِي بِإِنْجَازَاتِ شَبَانِ أَفْغَانِ تَمَكَّنُوا، مِنْ غَيْرِ سَابِقِ خَيْرَةٍ أَوْ دَعْمٍ مِنْ

بخاصة في الجنوب، حيث كان إحراز التقدم، بكل صراحة، أقل منه في الجزء الشمالي من البلد.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالبرنامج، ينبغي أن نظل حريصين على كفاءة وجود آلية سليمة وقوية للفحص والتدقيق. إن ذاكرتنا من الأحداث المأسوية في قندهار، إلى جانب تجربتنا في مزار الشريف، والآن ما حدث للسيد رباني، تذكرنا بمدى أهمية الفحص والتدقيق وما ينبغي أن تحظى به من الاهتمام.

وفي ملاحظة إيجابية تتعلق بالشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني، شهدنا إحراز تقدم في تطوير كلتا المؤسساتين. فقد ظلنا تثبتان أهمهما قادران على تولي المزيد من المسؤوليات الأمنية وأن تصبحا أكثر اعتماداً على الذات. لذلك، تمضي عملية الانتقال قدماً، بالرغم من جميع هذه الحوادث. إن الحوادث الأمنية الأخيرة، بالرغم من أنها مؤسفة بسبب ما ينجم عنها من خسائر في الأرواح، تظهر القدرة المتزايدة لنظام الأمن الوطني الأفغاني على إدارة هذه الحوادث بصورة منضبطة ومتوازنة. وسأقدم مثلاً شخصياً على ذلك، إن سمحتم لي.

في شهر آب/أغسطس، من بين الهجمات العديدة التي وقعت، كان هناك هجوم على ميدان عبد الحق دام لعدة ساعات. في ذلك الهجوم، انقض ضابط الشرطة المسؤول في المنطقة، وهو برتبة مقدم، على الانتحاري الذي كان يتحرك في اتجاه الناس في الميدان؛ وانفجر معه ومات. بصنيعه ذلك، أنقذ أرواحاً كثيرة، بمن فيهم أفراد فريقه. هذا النوع من الحوادث يجعلنا نحن الأجانب في كابول ندرك أنه ليس من قبيل الخطابة القول بأن الشرطة الوطنية الأفغانية تكبر بما تحظى به من احترام الناس لها وبما تؤديه من وظائفها.

لا تزال التكلفة البشرية من حيث أرواح الأفغان العاديين مرتفعة جداً، وهو ما دأب الرئيس كرزاي على

الآخرين، من التغلب على أعلى عقبة مادية في أفغانستان ليصبحوا أول فريق أفغاني يقف على قمة جبل نوشاق، أعلى الجبال في أفغانستان. يذكرنا ذلك جميعاً بأن الحكومة والشعب الأفغانيين سيتمكنان في النهاية، بمساعدة آخرين من أمثالنا، من العمل معاً لإيجاد حل سلمي لمشاكلهم.

لا بديل عن الحل السياسي. ثمّة بصيص أمل، وإن كان خافتاً وضعيفاً، في أن تبدأ المحادثات، ويجب أن نسعى لذلك. ليس السلام حدثاً عارضاً، وإنما هو عملية مستمرة، ولكي تكون مستدامة وتؤتي نتائج دائمة، يجب أن تقوم على قاعدة عريضة، وأن تشمل الأفغان من مشارب الحياة كافة، بما في ذلك المجتمع المدني. يجب الاستمرار في إعطاء الأولوية لحوار بين الأفغان يقودونه بأنفسهم، في حين يضطلع غير الأفغان من أمثالنا بدور داعم، إن طُلب منهم ذلك.

على المستوى الوطني، نحن ندعم الحكومة الأفغانية تأكيداً لسعيها نحو السلام، ونأمل أن تعمل بسرعة على تعيين صوت يحظى بالثقة لا ليكون بديلاً عن السيد رباني - لأنه يستحيل إيجاد بديل عنه - ولكن ليواصل الجهود التي قادها في إطار مجلس السلام العالي.

تتعلق جهود السلام أيضاً إلى حد كبير برد المظالم المحلية. وهنا، أود أن أعرب عن تقديري للوزير ستانيكازي، منوهاً به، بوصفه صديقاً تتمنى له عاجل الشفاء من جروحه. إن جهوده في دفع برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، بوصفها عملية حيوية على المستوى المحلي، كانت ضرورية ويجب أن تتواصل على أساس كونها آلية لتسوية المنازعات، إلى جانب الآليات الأخرى المماثلة. لهذا السبب نود أن نشيد بالانعقاد، الذي جاء في أوانه، للمؤتمر الأخير بشأن برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان بمدينة قندهار. لقد أتاح المؤتمر الفرصة لزيادة تعزيز إعادة الإدماج،

تكون كذلك - بل اجتماعات تكاملية وموضوعية واستشرافية.

وسيكون مؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان، المقرر عقده في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لقاء هاما نأمل أن يمثل فرصة لمثلي المنطقة للاجتماع في اسطنبول بنية البدء في تنفيذ تدابير لإنشاء ما يجري تعريفه بأنه نظام إقليمي حميد، تتبادل فيه أفغانستان وجيرانها ضمانات تهدف إلى جعل قلب آسيا ينبض بالاستقرار والازدهار.

وأفغانستان تشعر، ونحن نشاطرها هذه المشاعر، بأنها ينبغي ألا تكون الموضوع بل العامل المحفز لهذا المؤتمر الذي يمكن للمنطقة أن تناقش خلاله سبلا ملموسة، وليست نظرية، لاتخاذ تدابير لبناء الثقة تهدف إلى التصدي للتحديات المشتركة. وقد جرى بالفعل تنفيذ قدر كبير من العمل البناء، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي. وأعتقد أن هذا هو ما يطمح مؤتمر اسطنبول إلى معالجته، تماشيا مع رغبات الشعب الأفغاني. ونريد أن نشكر السلطات التركية على ضيافتها ورؤيتها بإتاحة هذه الفرصة لمعالجة القضايا السياسية والأمنية وكذلك القضايا الاقتصادية.

ونعتقد أن الاجتماع التحضيري المقبل في أوغلو، والذي سيعقد خلال يومين، سيضمن وجود فكرة واضحة في أوساط الجهات الفاعلة الإقليمية وغيرها حول إمكانية شحذ الأفكار بشأن هذه المسألة، ليتسنى لنا الخروج بإعلان أقوى، أو شيء من هذا القبيل، في اسطنبول وربما نخرج هيكلي من نوع ما للمتابعة لكي نضمن ألا يظل أي شيء جرت مناقشته في اسطنبول مجرد بيان.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تشجع وتدعم تلك الجهود، التي تشارك فيها، مع تنويعها بالتأكيد بالقيادة القوية للرئيسين المشاركين، ولا سيما أفغانستان وتركيا. ونحن ندعم جميع المبادرات، بما في ذلك

تذكيرنا به. ولنن كان عدد الحوادث الأمنية، وبالتأكيد الحوادث العسكرية، قد انخفض - وهذه مسألة لا شك فيها مقارنة بالماضي - فإن المستوى الإجمالي للخسائر بين المدنيين لا يزال للأسف مرتفعا جدا؛ وحتى خسارة واحدة بين المدنيين هي خسارة كبيرة جدا. ونحن نشعر بقلق متزايد إزاء ارتفاع عدد الخسائر البشرية واستخدام أساليب معينة، ولا سيما من قبل حركة الطالبان ومن قبل المتمردين لأفهم - ونحن نرى ذلك - يستهدفون السكان المدنيين بصورة عشوائية.

لا تزال هناك أخطاء تحدث، ولكن ثمة تحسن في الاتجاه الصحيح؛ غير أنه يتعين علينا التركيز باستمرار على زيادة الحماية للمدنيين. ويجب على الدولة الأفغانية، التي قامت بالكثير، مواصلة عملها المتميز بجعل احترام حقوق الإنسان العالمية في صلب سياساتها وممارستها، بما في ذلك معاملة السجناء والمحتجزين، وهو مجال شهدنا فيه بالفعل تحسنا كبيرا ومشجعا في الاتجاه الصحيح. وعندما يحدث هذا التقدم، ينبغي لنا الإقرار به، مثلما وقع في حالة التحسينات المشجعة جدا في اللوائح المتعلقة بدور رعاية النساء، والتي يُحتمل أن تقطع شوطا بعيدا في سبيل حماية النساء والفتيات الأفغانيات اللاتي يواجهن غالبا خطر العنف وسوء المعاملة.

نعقد اليوم اجتماعا هاما في لحظة حزينة وهامة جدا في تاريخ أفغانستان. وهو أحد الاجتماعات التي ستُعقد للتحضير لاجتماعين حاسمين من المقرر عقدهما في وقت لاحق من هذا العام، واحد في اسطنبول والآخر في بون. ونأمل أن تكون هذه الاجتماعات فرصة لعقد العزم بصورة جماعية على دعم الحكومة والشعب الأفغانيين وطمانتهما إلى أننا سنقف بجوارهما في الأجل الطويل. ونحن مسؤولون عن ضمان ألا تكون المؤتمرات المقبلة، وخاصة الاجتماعين اللذين أشرت إليهما، مناسبات احتفالية - ونحن نعرف أنها لن

فيه الديمقراطية في الاتجاه الصحيح. ومن ثم، فإننا قد وصلنا إلى نهاية رحلة صعبة ولكنها قد تكون مفيدة في ما يتصل بالعملية الانتخابية.

وأعتقد أن الطريق سيكون أسلس بكثير في الانتخابات المقبلة، متى أجريت، لأن الاعتراف باللجنة الانتخابية المستقلة باعتبارها صاحبة الكلمة الفصل يمثل نقطة بداية جيدة جدا للانتخابات التي ستجرى مستقبلا وللعملية الديمقراطية المتمثلة في الفصل بين السلطات في أفغانستان، مثل أي مكان آخر. وعليه، فإن هناك تحركا جيدا في الاتجاه الصحيح. ولكن شيئا لم يصل إلى حد الكمال وبالطبع لا يوجد ما هو كامل في أي مكان وليس في أفغانستان فحسب، ولكن ثمة حركة في الاتجاه الصحيح، ونشعر بأن السحابة تنقشع.

وبشأن قضية مصرف كابول، فإننا نرى ضوءا قويا منبعثا من خلف السحابة، لدرجة أنها، وبصراحة، لا تبدو حتى كسحابة في بعض الأحيان. وثمة إمكانية للتوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن برنامج لصندوق النقد الدولي ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال المفاوضات الجارية. وستصل بعثة تقنية من الصندوق إلى كابول غدا، ٣٠ أيلول/سبتمبر، وستبقى هناك لمدة ١٠ أيام للانتهاء من المناقشات. ومن المقرر عقد اجتماع مجلس الصندوق في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ويعني ذلك أيضا أن الصورة تبدو أكثر إيجابية بقدر كبير فيما يتعلق بعنصر هام آخر، ألا وهو الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان، الذي يمثل أساسا نافذة خاصة للدعم المالي لتمويل القصير الأجل للبرامج الوطنية الرئيسية ذات الأولوية. وثمة حاجة إلى أموال إضافية ولكن دولا كثيرة أشارت بالفعل إلى أنها ستواصل تمويله فيما تنتظر انقشاع السحابة تماما.

مبادرة طريق الحرير الجديد، التي تخدم مصالح أفغانستان وجيرانها والمنطقة بوجه عام، وذلك في المجالات التي ينبغي لنا الاهتمام بها.

والثقة بين أفغانستان وجيرانها وفيما بين الأفراد هي وحدها التي يمكن أن تهيئ أجواء يزداد فيها نشاط الاستثمارات الخاصة وازدهارها، وهو ما نأمل حدوثه.

إننا نتطلع إلى مؤتمر بون، المقرر عقده في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ومن المحتمل أن يكون للمؤتمر تأثير تاريخي، غير أنه ينبغي لنا أن نكون، كما هو الحال دائما، حذرين في توقعاتنا؛ ولكن آمالنا كبيرة جدا. وهذا المؤتمر سيكون فرصة حاسمة لتقييم عملية الانتقال التي تمضي قدما. وبحلول ذلك الوقت، سنكون قد عقدنا أيضا اجتماعات أخرى في محافل أخرى ستعبر خلالها السلطات الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بوضوح عن آرائهما بشأن كيفية زيادة زخم الانتقال على نحو مستدام كما نأمل؛ وتعزيز الدعم بعد عام ٢٠١٤ لأن الأفغان يريدون أن يشعروا بأنه لن يجري التخلي عنهم مرة أخرى؛ وتيسير أي تقدم يتم إحرازه، والذي يؤمل أن يكون باتجاه المصالحة.

لقد كانت هناك سحب في الأفق في آخر مرة حظيت فيها بشرف وامتيان الاجتماع مع أعضاء المجلس هنا. وتمثلت السحابة الأولى في متابعة الانتخابات والأزمة البرلمانية، وكانت الأخرى ذات صلة بمصرف كابول. وأنا لا أرغب في أن أظهر بمظهر المفرط في التفاؤل، ولكنني أعتقد أنني أمين بما فيه الكفاية لأبلغ المجلس بأن السحابتين تنقشعان.

والسحابة الأولى تنقشع بفضل قرار شجاع وحكيم جدا اتخذته الرئيس كرزاي. فقد تم بالفعل الاعتراف باللجنة الانتخابية المستقلة باعتبارها صاحبة الكلمة الفصل بشأن المسائل الانتخابية، وذلك مثل أي جزء آخر من العالم تسير

يسرني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذا المجلس مرة أخرى. تُعقد جلسة اليوم على خلفية مأساة أخرى جرت مؤخرا في أفغانستان. منذ ما يزيد عن أسبوع بقليل، استشهد رئيس المجلس الأعلى للسلام، الرئيس الأفغاني السابق برهان الدين رباني، على يد أعداء السلام في أفغانستان. سيجري تذكّر السيد رباني بخدمته المتميزة لقضية السلام في أفغانستان. لكن أريد أن أؤكد للمجلس بأنه على الرغم من هذه الخسارة الوطنية، فإن عملية مصالحتنا ستتواصل. ونيابة عن الشعب والحكومة الأفغانيين، أعرب عن الامتنان والتقدير لما تلقيناه من فيض التعازي والدعم من جميع أنحاء العالم.

يكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنسبة لأفغانستان. إنه أولا، يشير إلى مرور عشر سنوات على نهاية حكم طالبان، بلغت ذروتها من خلال افتتاح فصل جديد في تاريخنا المعاصر، متميز بتضافر الجهود لتحقيق ما استعصى علينا نحن الأفغان لفترة طويلة جدا: السلام والاستقرار والازدهار. على مدى السنوات العشر الماضية، قطعنا شوطا طويلا في جهودنا المشتركة. ولدنا الكثير مما نعرضه بشأن التقدم الذي أحرزناه في مجال بناء مؤسسات الدولة لدينا، وفي توفير الخدمات الأساسية لشعبنا، وفي تمكين الديمقراطية من الرسوخ وفي تدعيم الحقوق الأساسية لجميع مواطنينا.

ثانيا، لقد بدأنا أيضا هذا العام عملية انتقالية، وهي عملية طموحة سوف نتحمل من خلالها نحن الأفغان المسؤولية الكاملة عن أمن بلدنا بحلول نهاية عام ٢٠١٤. كما أكد ذلك الرئيس كرزاي في بيانه أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي، ”مع الانتهاء من العملية الانتقالية، سنحقق نحن الأفغان وشركاءنا الدوليين أهم الأهداف الاستراتيجية للشراكة المستمرة منذ عشر سنوات: ظهور أفغانستان ذات سيادة تعتمد على نفسها، وتكون دارا آمنة لجميع الأفغان،

سوف يحتاج المجتمع الإنساني، والسلطات الأفغانية، إلى الاستمرار في مراقبة الحالة عن كثب، إذ أنه بالإضافة إلى انعدام الأمن، يمكن أن يؤدي الجفاف إلى نقص في الغذاء. هذا هو السبب في تطلّعنا إلى رؤية نتائج مراجعة النداءات الموحدة في حالات الطوارئ لسنة ٢٠١١، التي تركز بشكل خاص على مسألة الجفاف.

فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، فلن أتوقف مطلقا عن تذكير المجلس بأن الجهود الحالية ليست كافية وأن المسألة لا تزال خطيرة بالنسبة للأفغان، وكذلك، بصراحة تامة، للبلدان المجاورة وشعوبها.

أخيرا، فإن الأشهر الثلاثة المقبلة من المرجح أن تكون صعبة للغاية. من الناحية الأمنية، فإن الأمر واضح، للأسف. سيكون علينا التحمل والمقاومة والمضي قدما حتى لو كان من المرجح ظهور نمط من أنماط التحديات الأمنية. سيكون لدينا نوع آخر من الفرص، مثل الانتقال، والدفعة الثانية، واسطنبول وبون. عندما أحظى بشرف العودة إلى هنا في كانون الأول/ديسمبر، لتقديم إحاطة تقريرية الأخير بصفتي الحالية، أتمنى أن أكون قادرا على تبشيركم بأخبار سارة. وهذا أقل ما يستحقه الأفغان.

الرئيس: أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

الآن أعطي الكلمة لمعالي الدكتور زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتك، سيدي، وحكومة لبنان على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. كما أشكر صديقي العزيز الممثل الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته، وعرض تقرير الأمين العام بشأن أفغانستان (S/2011/590).

وقد أحدثت الموجة المستمرة للهجمات، التي تنطلق من ملاحى الإرهابيين والملاذات الآمنة خارج حدودنا، مستوى غير مسبوق من الغضب والسخط في صفوف طيف واسع من المجتمع الأفغاني. في هذا الصدد، اسمحو لي أن أشدد مرة أخرى على دعوتنا المتكررة لوضع حد نهائي لهذه الملاذات التي لا تضر الأفغان فقط، ولكن تزعزع أيضا الاستقرار في المنطقة ككل.

لأجل المساعدة في إنهاء الصراع وتلبية مطالب وتطلعات الشعب الأفغاني في سلام دائم كريم وشامل، سوف نعمل على إعادة جميع أعضاء المعارضة المسلحة الذين هم على استعداد لنبد العنف، والذين يقطعون العلاقات مع الجماعات الإرهابية، ويقبلون دستورنا، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة بصفة خاصة، إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

على الرغم من اغتيال السيد رباني، الذي هدف إلى تعطيل عملية السلام، فإن المجلس الأعلى للسلام سيواصل ولايته من أجل السلام والمصالحة. ولكي تنجح المصالحة، يجب أن نستفيد من دعم الشركاء الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أهمية قيام جمهورية باكستان الإسلامية بدور مركز على النتائج. في الوقت ذاته، نود أن نذكر المجلس بأننا ملتزمون بهزيمة أولئك العازمين على تدمير وزعزعة الاستقرار في بلدنا مهما كانت التكلفة.

لدينا مواعيد سياسية مهمة في انتظارنا. ونتطلع إلى مؤتمري اسطنبول وبون، المقرر عقدهما في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من هذا العام. في اسطنبول، سنركز مع البلدان التي تشكل قلب آسيا وغيرها من الشركاء الدوليين، على تحديد رؤية جديدة للسلام والتنمية الإقليميين. وسوف نقوم بذلك عن طريق التماس التزامات ملموسة بتعزيز بناء الثقة والتعاون الأمني والسياسي المركز على أفغانستان. إن

وأفغانستان تعيش بسلام، وتعيش في سلام مع بقية العالم". (A/66/PV.18).

بالإضافة إلى التصميم الوطني الأفغاني الصلب، فإن نجاح العملية الانتقالية يعتمد أيضا على الدعم المستمر من المجتمع الدولي، وأكثره أهمية دعم بناء قدرة مؤسساتنا الأمنية الوطنية.

وإلى جانب عملية انتقال المسؤوليات الأمنية، فإننا نركز على القيام بما هو ضروري لتنفيذ الركيزة الاقتصادية للعملية الانتقالية. سوف تكون هذه المهمة أكثر صعوبة وتتطلب المزيد من الوقت، والمشاركة المستمرة والطويلة الأجل من شركائنا الدوليين أثناء وبعد العملية الانتقالية.

في هذا الصدد، نحن مصممون على تحقيق الإمكانية القصوى التي تتيحها مواردنا الطبيعية من أجل تعزيز اقتصادنا. علاوة على ذلك، فقد أعطينا الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء البنية التحتية لدينا. سوف تمكننا هذه الجهود من القيام بدور رئيسي في توسيع، وعميق وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، من خلال إحياء موقعنا التاريخي كجسر بري بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يسرنا اكتساب مبادرة طريق الحرير الجديد زخما. نرحب بالمناقشة البناءة التي جرت خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد الأسبوع الماضي هنا في نيويورك، والذي شاركتنا رئاسته كل من ألمانيا والولايات المتحدة.

على الرغم من الجهود التي نبذلها لتحقيق الاستقرار في بلدنا، ما زال الأفغان يعانون من حملة إرهابية لا نهاية لها، يقوم بها أعداء أفغانستان. على مدى الأشهر الماضية، شن إرهابيون هجمات إرهابية متطورة بما في ذلك الهجوم على فندق انتركونتيننتال، ومهاجمة مجمع منظمة حلف شمال الأطلسي وسفارة الولايات المتحدة في كابول وسلسلة من الاغتيالات التي استهدفت عددا من الشخصيات الوطنية الأفغانية المرموقة والبارزة.

أفغانستان المسالمة والمستقرة والمزدهرة ليست فقط حاجة أفغانية؛ بل إن وجود أفغانستان على هذا النحو شرط لازم لتحقيق السلام والأمن والازدهار في المنطقة.

في بون، سوف نطلع المجتمع الدولي على الإنجازات التي حققناها على مدى العقد الماضي، مع التركيز بصفة خاصة على المرحلة الانتقالية والمصالحة والتعاون الإقليمي. سنتشاطر أيضاً رؤيتنا للسنوات العشر بعد الفترة الانتقالية، بشأن تعزيز استقرارنا وديمقراطيتنا وتنميتنا الاقتصادية. وقبل كل شيء، فإننا في بون، سندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

الرئيس: أشكر وزير خارجية أفغانستان على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فيتيج (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير الخارجية رسول على بيانه القيم للغاية، وبطبيعة الحال، على حضوره هنا. السيد الوزير، إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في المجلس اليوم.

وأشعر بالامتنان أيضاً للممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا، لإحاطته الإعلامية. وأثنى عليه وعلى جميع موظفيه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعلى أسرة الأمم المتحدة كافة، لعملهم الرائع في ظل ظروف صعبة للغاية. ويظل دعم الأمم المتحدة محورياً للغاية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدي به الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق في مناقشة اليوم.

وتدين ألمانيا بأشد لهجة ممكنة اغتيال رئيس المجلس الأعلى للسلام، الأستاذ رباي. وأود أن أكرر هنا أن حكومة وشعب ألمانيا يعربان عن تعازيهما الحارة إلى السلطات الأفغانية وجميع الأفغان. ونتمنى الشفاء العاجل جداً للوزير ستانيكزاي، والمدير التنفيذي لبرنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، وجميع الآخرين الذين أصيبوا معه.

ترحب ألمانيا بالرسائل القوية التي وجهها الرئيس كرزاي وحكومته في هذه اللحظة الحاسمة من عزمهما الراسخ على مواصلة السير في عملية السلام والمصالحة. وأود

في الواقع، تعمل أفغانستان بالفعل مع أصدقائها وحلفائها على رسم شراكاتها المستمرة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وسوف تساعد هذه الشراكات على ضمان أمننا واستقرارنا وتنميتنا الاقتصادية في المستقبل.

لقد أدت الأمم المتحدة دوراً هاماً جداً في إنجازاتنا حتى الآن، وما زلنا ممتنين لذلك. في الماضي قدما، لا بد من تعديل هذا الدور لتعزيز السيادة الأفغانية. نحن نرحب بكل الجهود الرامية إلى ضمان نهج الأمم المتحدة متكامل وفعلي، ونتطلع إلى الاستعراض الشامل والمشارك لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. في هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام مرة أخرى لسماحه بالاستعراض المشترك.

في الختام، أشكر جميع شركاء أفغانستان في المجتمع الدولي لوقوفهم بجانبنا متضامنين، حيث نسعى جاهدين لتعزيز أسس السلام والديمقراطية والتنمية التي وضعناها في أفغانستان. لقد قطعنا شوطاً طويلاً في جهودنا المشتركة على مدى السنوات العشر الماضية، وهو أمر يمكننا جميعاً أن نفخر به. غير أننا لم نخرج بعد تماماً إلى بر الأمان. نحن في

بما اتخذ من خطوات ثنائية، وخاصة مع باكستان، مثل اللجنة المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل المصالحة والسلام التي شكلت مؤخراً.

وأود أن أؤكد على إمكانات زيادة التعاون الاقتصادي، بوصفها عنصراً مكملاً للعملية السياسية الجارية، من أجل إحداث تغيير إيجابي في المنطقة. فقد التقى قبل أسبوع، وبحضور أكثر من ١٥ وزيراً للخارجية، عقد ٣٠ وفداً من المنطقة وخارجها هنا في نيويورك اجتماعاً بهدف صياغة رؤيتهم المشتركة لطريق الحرير الجديد، من تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان.

وتقتضي تلك الرؤية بذل جهود إقليمية مخصصة كي تصبح حقيقة واقعة، لكنها سوف تحتاج أيضاً إلى دعم دولي كبير. بمرور الوقت. وإذ نتطلع إلى بون، يدعو الرؤساء المشاركون - أفغانستان والولايات المتحدة وألمانيا - الشركاء إلى المساهمة في رسم خيارات بشأن الطريقة الأمثل التي يمكن بها تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة، خطوة بخطوة وعلى نحو تدريجي.

وكما ذكرت، فسوف تكون هناك حاجة إلى مواصلة دعم المجتمع الدولي لفترة طويلة بعد انتهاء عملية الانتقال الأمني. ومن ذلك المنظور، ينبغي أن يظل هدفنا الرئيسي هو مبدأ تعزيز السيادة الأفغانية.

وفيما يتعلق باستعراض عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ذكرها الوزير رسول، على ضوء قرار المجلس بشأن تمديد ولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٢، فإن ألمانيا تتطلع إلى نتائج الاستعراض. وكما ذكرت من قبل، فإن دعم الأمم المتحدة يظل محورياً للغاية. وفي ذلك السياق، نلاحظ مع التقدير التقدم المستمر الذي تحوزه الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها بوصفها كياناً موحداً.

في ذلك السياق، أن أؤكد على التزام مجلس الأمن بمواصلة الدعم في بيانه المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر (S/10391).

وسيكون المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، الذي سيعقد في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر معلماً حاسماً بالنسبة لأفغانستان، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، دي ميستورا، ووزير الخارجية رسول. وكما أوضحت أمام المجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.6574)، فسوف يكون أحد الأهداف الرئيسية للمؤتمر مواصلة تحديد مشاركة المجتمع الدولي في المستقبل، أثناء وبعد الانتقال الأمني معاً، الذي سيكون قد اكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وترى ألمانيا أن الانتقال الأمني سيمثل بداية جديدة وليس نهاية لتقديم الدعم الدولي إلى أفغانستان.

وهناك عوامل عديدة ينبغي أخذها في الاعتبار. وسيكون توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها بشأن تقديم الدعم لأصدقائنا الأفغان في الأجل الطويل هدفنا الرئيسي في بون من حيث ضمان الأمن وبناء إدارة مستدامة، وأخيراً وليس آخراً، تعزيز التنمية الاقتصادية.

وفي ذلك السياق، فقد تشجعنا مواصلة التقدم في عملية الانتقال الأمني. وبينما لا نزال نشعر بالقلق من تقلبات البيئة الأمنية عموماً، فنحن نلاحظ مع التقدير أن قوات الأمن الأفغانية تتولى تنفيذ المزيد من العمليات الأمنية في مناطق أكثر اتساعاً في أفغانستان.

وللتعاون الإقليمي أهمية خاصة بالنسبة لنجاح الاستراتيجية الدولية بشأن أفغانستان. وتدعم ألمانيا بقوة المبادرات التي اتخذت مؤخراً لتنفيذ الإعلانات السابقة بشأن علاقات حسن الجوار. ونتطلع بصفة خاصة إلى مؤتمر أفغانستان القادم المقرر عقده في اسطنبول في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تكون لنتائجه أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل التعاون الإقليمي في قلب آسيا. وترحب ألمانيا أيضاً

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): يرحب بلدي أيضاً بحضور الوزير زلامي رسول في المجلس اليوم، ونشكره على بيانه الهام.

ونود أيضاً أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان، على ضوء التقرير (S/2011/590) المعروض علينا. ونتشاطر الإدانات القوية التي أعرب عنها المجتمع الدولي، عقب اغتيال الرئيس السابق برهان الدين رباني. وتثني غابون على جهوده بصفته رئيس المجلس الأعلى للسلام ورئيس الحكومة. وأتمنى مرة أخرى أن يواصل الشعب الأفغاني الجهود التي بذلها في سعيه المخلص من أجل تحقيق السلام.

يرحب وفد بلدي بعزم السلطات الأفغانية في سعيها لإعادة بناء الثقة عقب هذه الخسارة الفادحة. وينبغي للعملية السياسية المعنية بتحقيق الانتقال الأمني أن تمضي في مسارها، حتى يتسنى تنفيذ جميع البرامج المتعلقة بها قبل حلول الموعد النهائي المحدد لها في عام ٢٠١٤.

ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2011/590) قيد النظر الآن التطورات الهامة التي استأثرت باهتمامنا فيما يتصل بالحوار والمصالحة، والعملية السياسية، والأمن، والحالة الإنسانية والحالة المتعلقة بحقوق الإنسان، والحوكمة وسيادة القانون، والتعاون الإقليمي.

وأثناء آخر مناقشة في المجلس شددنا بطبيعة الحال على أهمية الحوار والمصالحة في هذه العملية (انظر S/PV.6574). وذلك الحوار يجب أن يستمر للاستفادة من تدابير بناء الثقة، ويجب أن يكون محوره الاشتمالية والمشاركة، وبخاصة في هذا الوقت الحاسم، عندما يتعين استعراض شروط التفاوض مع جميع الأطراف المعنية. ولبلوغ تلك الغاية يرحب وفدي باستعداد الحكومة الأفغانية، الذي أعربت عنه في المناقشة العامة الأخيرة، بأن تُشرك الطالبان،

وأود أن اختتم كلمتي بإعطاء ثلاثة أمثلة مما وقع مؤخراً تؤكد الكيفية التي يؤدي بها التعاون بين أفغانستان وشركائها الدوليين من أجل تنفيذ عملية كابول إلى استمرار التقدم المحرز على أرض الواقع، كل يوم، على الرغم من تقلبات الظروف في ذلك البلد.

أولاً، وعلى الرغم من النكسات الخطيرة التي حدثت، فإن عملية كابول نفسها تعود على ما يبدو إلى المسار الصحيح. وترحب ألمانيا بالدلائل التي تشير إلى أن هناك الآن قدراً أكبر من الوضوح فيما يتعلق بالخطوات التالية التي يتعين اتخاذها قبل الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي.

ثانياً، في حين يستمر التوتر داخل الفروع المختلفة للحكومة وفيما بينها، بعد أول انتخابات تشريعية في ظل القيادة الأفغانية، هناك الآن حل يدعم سلطة اللجنة المستقلة للانتخابات، ويوفر إمكانية لتحسين الإجراءات - بما يتسق والتزامات حكومة أفغانستان بإصلاح النظام الانتخابي في الأجل الطويل.

ثالثاً، إننا نثني كثيراً على الدعم الصريح والقيم الذي قدمته حكومة أفغانستان للدراسة التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة بشأن معاملة المعتقلين في العديد من المرافق التي تديرها قوات الأمن الأفغانية. ويدل هذا الدعم بوضوح على وجود رغبة مشتركة في تحسين حقوق الإنسان. وحكومة بلدي على قناعة راسخة بأن حكومة أفغانستان سوف تتمكن من تقديم الردود المناسبة حالما يتم الانتهاء من إعداد التقرير، وأن المجتمع الدولي سوف يجد الطريقة الملائمة لتأييدها.

وإذ نواصل تقديم دعمنا لمؤتمر بون وما بعده، تواصل ألمانيا الوقوف جنباً إلى جنب مع أصدقائنا الأفغان.

الفترة المقبلة ستأخذ في الاعتبار بالطبع الاستراتيجيات الجديدة لقوات الأمن الأفغانية الهادفة إلى ضمان الأمن في أراضي البلد، وهي استراتيجيات نحث على إعدادها ليتسنى تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب المشتركة بفعالية مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية من خلال الأعمال العسكرية المعززة وبمشاركة النظام القضائي الذي يمكن فيه تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

أود أن أختتم مرة أخرى بالإعراب عن دعمنا وتقديرنا لبعثة أفغانستان وحلف الناتو على الدور الهام الذي اضطلعوا به دعماً للحكومة في مواجهة عدد كبير من التحديات. ونحن بالطبع نثني على كلمات الاستحسان والتشجيع التي وجهها الأمين العام إلى ممثله الخاص، السيد ستافان دي مستورا، وإلى جميع أفراد بعثة أفغانستان وفريق الأمم المتحدة على جهودهم في الميدان. أخيراً، أشيد بحكومتي تركيا وألمانيا على جهودهما في تنظيم المؤتمرين المقرر عقدهما في اسطنبول وبون في نهاية هذا العام.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد رسول، وزير خارجية أفغانستان، على تشريفه لنا بحضوره هنا اليوم. ونحن ممتنون له على ملاحظاته. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي مستورا، على إحاطته الإعلامية وعلى مواصلته تقديم خدمات رائعة. وأرجو منه أن ينقل أيضاً إلى جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) الامتنان الدائم للولايات المتحدة لهم على العمل الهام الذي يضطلعون به يوماً بعد يوم في جميع أنحاء أفغانستان، في ظروف من المشقة الشديدة، لمنفعة الشعب الأفغاني. كما نعرب عن امتناننا لنائب الممثل الخاص مارتن كوبر على المساهمات الهامة التي قدمها، لا سيما وأنه الآن في طريقه إلى العراق لتولي منصب الممثل الخاص هناك.

أخيراً، في العملية الانتقالية، حتى يمكن لهم أن يضطلعوا بدور بناء في تلك العملية. لذلك ندعوهم إلى الاستجابة إلى اليد الممدودة لهم. ونرحب بالتدابير التي اعتمدها السلطات في الساحة السياسية منذ تنصيب الحكومة في كانون الثاني/يناير. ونحن بالطبع نعزض الأمين العام ومثله الخاص في دعمهما لتلك الجهود.

الحالة الإنسانية تظل مدعاة للقلق في ضوء المسائل الأمنية، والعوامل الأخرى التي تعمل على تفاقمها، مثل الجفاف، والتي تقوض التحسينات الكبيرة التي تحققت في هذا المجال. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمتهم إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص بهذه الحالة.

ومن أجل البناء على المكاسب المحققة عن طريق الحوار والمصالحة، من الأهمية بمكان مواصلة العمل في سبيل بلوغ هدفي تعزيز الحكم وبسط سيادة القانون في سياق عملية كابل. وهنا نرحب بالمعلومات التي تلقيناها من وزير الخارجية، السيد زلماي رسول. ونثني أيضاً على الجهود التي بذلت فيما يتصل بالتعاون الإقليمي، وكذلك على المبادرات التي اتخذت في ذلك المجال، وتحديداً، اللجنة الأفغانية - الباكستانية المشتركة للمصالحة والسلام، كما نثني، بالطبع، على المؤتمرين المقرر عقدهما بنهاية هذا العام في اسطنبول وبون.

أما بعد، فإن التهديدات الإرهابية ما زالت ماثلة، وإن حماية جميع المعنيين - من المدنيين والسلطات السياسية وأفراد القوات الدولية، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان) أو الأمم المتحدة ذاتها - تظل محتفظة بأولويتها. إن الحالة على أرض الواقع ما زالت تتطلب حضوراً من الجيش والشرطة، ممثلاً في القوة الدولية للمساعدة الأمنية وكذلك في القوات الأمنية الوطنية الأفغانية. وإن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية ستنتهي قريباً ولا بد من تجديدها. وإن المهام التي ستكلف بها في

أثناء الفترة الانتقالية وفيما بعدها. وكان الرئيس أوباما والرئيس كرزاي، في اجتماعهم في الأسبوع الماضي، قد أعادا التأكيد على أننا ستكون لدينا شراكة استراتيجية بين أمتينا توفر إطار عمل التعاون الثنائي على الأمد الطويل بشأن قضايا الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبناء المؤسسي.

ومع تحرك أفغانستان صوب العملية الانتقالية في عام ٢٠١٤، نعرف أن حكومتها لن تتمكن بمفردها تحقيق نمو اقتصاد أفغانستان، وبالتالي يجب علينا جميعا أن نواصل العمل في سبيل تهيئة البيئة التي تجتذب استثمارات القطاع الخاص. وفي الأسبوع الماضي اجتمع وزير الخارجية رسول، ووزير الخارجية الألماني السيد غيدو فسترفيل، ووزيرة الخارجية كليتتون، مع ٢٧ من الشركاء والمسؤولين في البلدان المجاورة لأفغانستان للدفع قدما برؤيتهم المتشاطرة لطريق الحرير الجديد. إن طريق الحرير الجديد مشروع أفغاني يشكل نقطة انطلاق لتأمين الالتزامات الأفغانية والإقليمية والدولية لدعم عملية الانتقال في أفغانستان وتطوير الاقتصاد الأفغاني المستدام الذي يعود بالفائدة على المنطقة برمتها. وإن إنشاء طريق الحرير الجديد سيساعد أفغانستان وجيرانها على تحقيق الفائدة القصوى من مواردهم الطبيعية وبناء القدرة البشرية وخلق فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل من أجل تسديد تكاليف الخدمات المطلوبة والاستفادة من الطاقات الاقتصادية الكامنة للمنطقة. كما أن طريق الحرير الجديد سيعين النساء على الانخراط في المشاريع التجارية، لا سيما وأننا نعرف أن التنمية المستدامة الناجحة تعتمد على تحول النساء إلى شريكات على قدم المساواة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدوره دعما لجهود أفغانستان والمنطقة لترجمة هذه الرؤية على صعيد الواقع. ولا ريب أن مبادرة طريق الحرير الجديد ستعزز البحث عن الحلول الدبلوماسية لإنهاء الحرب في أفغانستان.

في هذه الجلسة الصباحية ستتركز ملاحظاتي على الأمن والأحداث المقبلة التي تشكل إطار العملية الانتقالية في عام ٢٠١٤، وعلى مبادرة طريق الحرير الجديد. نعرف أن مجمع سفارة الولايات المتحدة تعرض للهجوم في وقت سابق من هذا الشهر. وتتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية في كابول، وقد ردت باقتدار. فأهتت الهجمة على السفارة؛ وكانت الأضرار التي لحقت بممتلكات السفارة ومجمعها طفيفة، ولم يسفر الهجوم عن مقتل أي من موظفي الولايات المتحدة. ألا أن هجوماً للمتمردين تسبب في مقتل خمسة من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية و ١١ أفغانيا آخرين، بينهم أطفال.

ولئن كانت الحالة الأمنية في أفغانستان تظل تنطوي على التحديات، ومن أبرزها استمرار المتمردين في استهداف أبناء جلدتهم الأفغان، فإن هدفنا يظل الانتقال التدريجي إلى دور داعم مع استمرار القوات الأمنية الوطنية الأفغانية في تطوير قدراتها. وقد ساعد نشر أفراد إضافيين تابعين للقوات العسكرية للولايات المتحدة، إلى جانب القوات الإضافية التي التزم بتقديمها حلفاؤنا وشركاؤنا، على إشاعة الاستقرار في أجزاء أخرى من البلد وانتزاع الزخم من المتمردين.

لقد حققنا بعملا معا قدرا كبيرا من التقدم. وإن الاغتيال المأساوي لرئيس جمهورية أفغانستان السابق ورئيس مجلس السلام الأفغاني الأعلى، السيد رباني، لن يؤدي إلا إلى ترسيخ عزمنا الجماعي. وسنواصل العمل دعما للحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني من أجل إلحاق الهزيمة بالتمرد والسعي إلى تحقيق العدالة بحق من يمولون أعمال العنف ويوجهونها وينفذونها، ومن أجل تحقيق مستقبل سلمي لجميع الأفغان. ولقد تكلم الرئيس أوباما بوضوح عندما قال إن العلاقات القوية للولايات المتحدة مع أفغانستان ستمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٤ بكثير. ونحن نواصل تحقيق التقدم في وثيقة شراكتنا الاستراتيجية، التي تحدد أوجه تعاوننا الطويل الأمد

والمواطنين البسطاء في تزايد، أعربت عن ذلك بكل وضوح البيانات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2011/590). فالقضاء على بن لادن لم يفض إلى الاختراق المتوقع، كما نشاهد ذلك على وجه التحديد في الموجة الأخيرة من هجمات الإرهابيين على كبار المسؤولين الأفغان وقتلهم والتوترات القائمة في باكستان والزيادة في خسائر قوات التحالف والقوات الأفغانية.

إن الحالة مفرعة في المناطق التي أوكلت فيها المسؤوليات عن الأمن إلى الأفغان أنفسهم، بالرغم من حقيقة أن قوات التحالف الدولي، كما نفهم ذلك، لا تزال هناك تقدم الدعم لهم وجاهزيتهم القتالية.

وهناك قلق بصورة خاصة حيال امتداد الأنشطة الإرهابية من أفغانستان إلى دول آسيا الوسطى. نتيجة لعدم فعالية أنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، التي لا تفضي إلى قتل المقاتلين فحسب، بل أيضا إلى دفعهم بصورة أساسية من المناطق الجنوبية إلى المناطق الشمالية والدول المجاورة.

ونشاط الأمين العام القلق فيما يتعلق بموت المدنيين السلميين نتيجة لاستعمال القوة بصورة عشوائية ومفرطة من جانب المشاركين في الأعمال القتالية. وتقع على عاتق جميع الأطراف، بما في ذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، مسؤولية الامتثال الصارم لمعايير القانون الإنساني الدولي.

ومن الواضح أن المشاكل الأفغانية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. وفي هذا الصدد، تؤيد الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لإقامة حوار من المعارضة المسلحة. ويجب أن يقوم الأفغان بتوجيه هذه العملية وعلى الثوار أن يلبوا ثلاثة شروط معروفة حق المعرفة هي: الاعتراف بالدستور والتخلي عن القاعدة والمنظمات

عام ٢٠١١ يظل عاما حاسما. وإن المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، المقرر عقده في بون في نهاية هذا العام، سيتيح فرصة أساسية لحكومة أفغانستان وجيرانها، وكذلك للمجتمع الدولي، لتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وهذا سيسمك بالجهود الإقليمية الرامية إلى ترسيخ الثقة المتبادلة وتعزيز علاقات حسن الجوار في المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في اسطنبول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب كذلك ببدء الاستعراض الشامل للأنشطة المناطة ببعثة أفغانستان وللدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان.

ونؤكد مجددا امتناننا للالتزام الهام والمتواصل من قبل الأمم المتحدة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالاشتراك مع حكومة أفغانستان لصالح جميع الأفغان في سعيهم لتحقيق السلام والأمن والاستقرار. وسنواصل دعم الحكومة والشعب الأفغاني والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي ونحن نعمل على تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان وجميع أنحاء المنطقة.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إننا ممتنون للسيد دي ميستورا على تحليله للحالة في أفغانستان ونرحب بالبيان الذي أدلى به وزير الخارجية السيد زلماي رسول. واسمحوا لي أن أعرب، من خلاله، عن خالص تعازينا لحكومة وشعب أفغانستان لمقتل رئيس مجلس السلام الأعلى ورئيس البلاد السابق، السيد برهان الدين رباني، في ٢٠ أيلول/سبتمبر. إن وفاته تؤكد مجددا الحاجة إلى زيادة تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال العائق الأساسي لاستعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الأمنية في البلاد. إن الحالة، كما نراها، تزداد تدهورا في العديد من المقاطعات. فالتطرفون يقومون بتوسيع أنشطتهم. ولا تزال أعداد القتلى والمختطفين من عمال الحكومة الأفغانية

الإرهابية والمتطرفة الأخرى ونزع السلاح. وتلبية هذه المعايير شرط ضروري لرفع الأسماء من قائمة الجزاءات المفروضة على طالبان، لكن لا يستطيع أحد أن ينكر ضرورة الحفاظ بصورة فعالة على الجزاءات التي فرضها المجلس بوصفها أداة هامة للغاية في مكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب متشابك بصورة شديدة مع جرائم المخدرات. والمخدرات تدمر أفغانستان وتشكل خطراً حقيقياً على بلدان المنطقة وعلى السلم والاستقرار الدوليين. وقلنا مراراً أنه ينبغي مكافحة خطر المخدرات على نحو شامل فيما يتعلق بجميع عناصره، من تدمير محاصيل المخدرات والحد من الاستهلاك إلى حرمان أمراء الحرب من الوصول على السلائف وإدراجهم في قائمة الجزاءات.

وفي هذا السياق، نولي أهمية خاصة لميثاق باريس للمؤتمر الوزاري الثالث المقترح المعني بطرق تهريب المخدرات المزمع عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن تشارك الدول الممثلة هنا على مستوى رؤساء مؤسسات السياسة الخارجية.

ونرحب بالشروع في نقل المسؤولية عن الأمن إلى الأفغان. ومن السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات، غير أنه يجري نقل هذه المسؤولية هو أمر هام للغاية. ونحن بحاجة إلى التركيز على جعل هذه العملية لا رجعة فيها.

إن التخفيض المعلن في عدد قوات الولايات المتحدة ونقل كامل المسؤولية تدريجياً عن كفالة الاحتياجات الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية ينبغي أن يقترن بتعزيز قدرات تلك الهياكل الوطنية على نحو ملائم. وفي رأينا، يجب التدقيق بعناية في ولاء المرشحين للجيش والشرطة؛ وتعزيز الجودة في تدريب قوات الأمن وتزويدها بالأسلحة الحديثة.

وينبغي أن يكون التواجد العسكري الأجنبي مؤقتاً. وهناك ضرورة لوضع جدول زمني محدد لتقليصه ورفع تقرير

إلى مجلس الأمن عن تنفيذ الولاية، التي في الحقيقة أذنت بنشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وينبغي ألا يقترن انسحاب الوحدة العسكرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (النيتو) وحلفائها بالحفاظ على تواجد أي قوات عسكرية أجنبية تحت أي مظلات أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يعزز المساهمة في التوترات في الحالة العسكرية والأمنية في أفغانستان وفي المنطقة بصورة عامة.

وبعد انسحاب القوات الأجنبية، يتعين على أفغانستان بوصفها أحد المؤسسين لحركة عدم الانحياز أن تفكر في استعادة مركزها كدولة محايدة كما كانت عليه لعدد من العقود. ولاقت هذه الفكرة أصلاً تأييداً في بيانات عدد من الأطراف الرئيسية في الحلبة الأفغانية وأيضاً في إعلان أستانا الصادر، في ١٥ حزيران/يونيه، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمنظمة شانغهاي للتعاون. ومن الواضح أن المبادرة تعود للشعب الأفغاني نفسه. إنها ليست قضية المستقبل القريب، بل إنها عندما تتكامل الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان بالنجاح. لكن إذا كانت كابل على استعداد للبدء في تحديد استعادة الحياد كمهمة في الأجل الطويل، فمن شأن ذلك أن يجعل الحوار بشأن المصالحة الوطنية مع المعارضة المسلحة أمراً سهلاً.

لقد لاحظ العديدون، ونحن نؤيد الفكرة، أن هناك ضرورة إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الأفغاني فوراً. ولا يمكن القيام بذلك بدون الدول المجاورة، التي أثبتت ذلك بوضوح الطفرة الأخيرة في المبادرات الإقليمية التي أشير إليها هنا والتي ستناقش في المؤتمرين القادمين في اسطنبول وبون.

وفي منطقتي آسيا الوسطى والجنوبية، هناك هيكل للمشاركة المتعددة الأطراف من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شانغهاي للتعاون ومجموعة الأربعة، التي تضم الاتحاد الروسي وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان.

وأود أن استهل بياني بالإعراب عن خالص تعازينا لأسرة الرئيس السابق رباني.

وتدين المملكة المتحدة أولئك المسؤولين عن اغتياله المروع الجبان. لقد استغلوا كرم ضيافة السيد رباني وحسن نيته. كان مفاوضا وصانع سلام، وكان ينبغي احترام جهوده. يبعث أولئك المسؤولون رسالة مفادها أنهم لا يريدون الاضطلاع بدور في مستقبل أفغانستان. وفي ضوء هذا الحادث المأساوي، سيتعين علينا النظر في إدراج المزيد من الأسماء في القائمة بموجب نظام الجزاءات للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وسنواصل عن كثب مراجعة أي طلب للرفع من القائمة.

لقد تعهد الرئيس كرزاي والزعماء السياسيون الأفغان الآخرون بمواصلة عملية السلام. هذه دلالة على التزامهم تجاه الشعب الأفغاني. لقد أوضحوا أن هذا الهجوم لن يخرج جهودهم عن مسارها. بل إنهم مستعدون للانخراط مع عناصر التمرد الراغبة حقا في العمل نحو أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة. إنني أشيد بموقفهم وأكد على استعداد المملكة المتحدة لدعم ذلك العمل.

وعلى الرغم من هذا الحدث المروع، يتحقق التقدم في أفغانستان. وشهد بدء عملية الانتقال في تموز/يوليه سبع مناطق تبدأ عملية تسليم قيادة الأمن إلى الأفغان. وتؤكد آخر تقارير القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان إحراز تقدم إيجابي في هذه المناطق، مع استمرار تحسن قدرة وإمكانات قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وعزز الممثل الخاص تلك الرسالة صباح اليوم.

كانت الهجمات الأخيرة على المجلس البريطاني وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية ومقار القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مروعة، لكنها بينت القدرة المتزايدة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية على الاستجابة لهذه

ومن المعقول أن تركز جهود الشركاء على تطوير وتعزيز هذه الهياكل الجارية جيدا للتعاون الإقليمي. ونرى أنه يتعين على الأطراف الفاعلة الغربية عن المنطقة، وبما تقوم به من أعمال في هذا المجال، أن تحترم القرارات التي تتخذها بلدان المنطقة في إطار هذه المنظمات.

وفي إطار التنمية الاقتصادية الإقليمية، نولي الأولوية لمشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء، CASA-1000، الذي يوفر نظاما لنقل الكهرباء من طاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان، ولبناء خط أنابيب الغاز الذي يربط تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. ونؤكد مجددا استعدادنا لمشاركة الشركات الروسية في تنفيذه. وفي مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الأربعة المعقود في دوشانبي، في أوائل أيلول/سبتمبر، أعرب الرئيس ميدفيدف، رئيس الاتحاد الروسي، عن استعدادنا لاستثمار ٥٠٠ مليون دولار في مشروع CASA-1000.

وباختصار، تعكس هذه المجموعة من المشاكل بكاملها حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، لا سيما بعثة الأمم المتحدة، في مساعدة الحالة في أفغانستان وإعادةها إلى وضعها الطبيعي. ونأمل أن يستمر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان في المضي قدما وأن تتكامل الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان بالنجاح.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور وزير الخارجية رسول في مجلس الأمن هذا الصباح وأشكره على بيانه الهام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/590) والممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. ونشيد بقيادته وعمل فريقه في أفغانستان.

التعاون الإقليمي وتوسيعه. ونأمل أن تغتني المنطقة هذه الفرصة للاتفاق على نهج متسق والاستفادة من صياغة بياني مؤتمر لندن وكابل بشأن علاقات حسن الجوار. وتطلع إلى المؤتمر، ونشكر الاستضافة التركية وحكومة أفغانستان على عملهما الدؤوب في التحضير له.

وبعد اسطنبول، سيعت مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر رسالة واضحة بشأن تزايد ملكية الحكومة الأفغانية وقيادتها في طريقها نحو الاكتفاء الذاتي وبشأن التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان بعد عملية الانتقال.

وفي ما يتعلق بالمشاركة على المدى الطويل، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سيكون لها دور حيوي تضطلع به خلال عملية الانتقال وبعدها على حد سواء، ولذلك نتطلع إلى الاستعراض القادم للأنشطة الصادر بها تكليف للبعثة ودعم الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحث على أن يركز الاستعراض على المشهد بعد عام ٢٠١٤ وعلى الكيفية التي يمكن أن تدعم بها البعثة والأمم المتحدة الحكومة الأفغانية في تحقيق نشوء دولة أفغانية قوية دائمة وقادرة على الاعتماد الذاتي.

لن تصرفنا وفاة السيد رباني عن أهدافنا. لا يمكن تحقيق الأهداف السياسية عن طريق العنف والتطرف. وسيستمر مسار المصالحة والإدماج السياسي بصورة أكبر لجميع الجماعات الأفغانية. وسيساعد مؤتمر بون في دفع الجهود قدما. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوضيح رسالتنا إلى حركة طالبان بأنه لا يوجد حل عسكري. إن التزامنا بأمن واستقرار أفغانستان دائم، وسنواصل دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية وإقامة دولة أفغانية قوية أمدا طويلا بعد عام ٢٠١٥. إذا كانت طالبان تعتقد أنه يمكن تحقيق السلام عن

الأحداث. نحن في سبيلنا إلى بدء المجموعة التالية من المقاطعات الانتقال قرب نهاية هذا العام، ومن المشجع أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان حريصة على بدء عملية الانتقال في المناطق الأصعب في أفغانستان.

وتظل حماية السكان المدنيين الأفغان في صميم استراتيجيتنا العسكرية. وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية العمل من أجل تقليل عدد الضحايا من المدنيين ولديها إجراءات تشغيل صارمة تهدف إلى التقليل من وقوع ضحايا والتحقيق بشكل واف في أي حوادث تقع. ويتناقض هذا تناقضا كبيرا مع التمرد، الذي يستهدف المدنيين عمدا ويستخدم التكتيكات العنيفة لترويع السكان. ويسبب المتمردون حوالي ٨٠ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين، ونواصل الإدانة الشديدة لكل هذه الهجمات.

سيؤثر الانتقال حتما على اقتصاد أفغانستان مع تراجع مصادر الدخل وإدراج تكاليف قوات الأمن الوطنية الأفغانية ضمن الرقابة الوطنية. ورغم أن الدخل يتزايد فإنه لن يعادل النفقات لعدة سنوات. ولذلك من المهم جدا أن يتمكن المجتمع الدولي من الاتفاق على طريقة لضمان استمرار التمويل للاحتياجات الأمنية والإنمائية لأفغانستان بعد عام ٢٠١٤. لقد تحقق تقدم جيد بشأن برنامج جديد لصندوق النقد الدولي لأفغانستان، ويجري الآن تنفيذ إصلاحات أساسية لتحسين القطاع المصرفي. ويمكن التوصل إلى اتفاق نهائي قبل مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر وسيكون علامة بارزة هامة بالنسبة لسلامة الاقتصاد الأفغاني في الأجل الطويل.

وكما أبرز الوزير رسول والممثل الخاص للأمين العام، لدينا حدثان دوليان رئيسيان سيرسخان التقدم الذي تحقق بالفعل ويحددان السياق للعام القادم. سيكون مؤتمر اسطنبول في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر فرصة أساسية لتعزيز

عن ارتكاب أعمال الإرهاب ببتير قضية السلام والوحدة والحرية في أفغانستان الجديدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بإضفاء الصفة الرسمية على اتفاق زيادة حجم قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الذي سيمكنها من الاستجابة بفعالية للتهديدات الأمنية المتزايدة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتقال الرسمي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية في بعض المناطق الحاسمة تطور محمود. إن تولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية السيطرة بصورة متزايدة على الأمن الأفغاني سيعزز استقلال وتطور أفغانستان نحو الاستقرار الطويل الأجل. ونأمل أن يعزز هذا النهج قدرة القوات الأفغانية على الحفاظ على الأمن. ويكفي القول إن انتقال المجموعة الأولى من المناطق والمقاطعات إلى السيطرة الأمنية الأفغانية الكاملة في وقت سابق هذا العام لا يزال يواجه عقبات كبيرة، خاصة في مجال حماية الحدود.

ويسعدنا ملاحظة أن أفغانستان تواصل تحقيق تقدم إيجابي في جهودها للمصالحة والإدماج، رغم الاتجاه المعترض للأحداث في البلد. وتؤكد نيجيريا مجدداً تأييدها لأن تكون هذه العملية أفغانية بغية تحقيق الوحدة الوطنية المتوخاة في إطار عملية السلام. وينبغي مواصلة توطيد تلك العملية بالمؤسسات الديمقراطية في أفغانستان، وذلك عن طريق حل المأزق التشريعي الذي نشأ عقب الإعلان عن إجراء بعض التغييرات في عضوية الجمعية الوطنية. وفي حين نؤيد حاجة الأفغان أنفسهم إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لمشاكلهم، فإن من الواجب أن تظل مرجعيتنا في ذلك هي تطبيق سيادة القانون وفقاً للدستور. ويتعين على المؤسسات الديمقراطية والمؤسسات الأخرى المكلفة دستورياً، بما في ذلك الهيئات الانتخابية، الالتزام بهذه المرجعية الأساسية. وفي ذلك الصدد، يجب ألا يقوض الدور الهام الذي تضطلع به النساء في عملية السلام.

طريق الحوار، فالوقت إذن قد حان الآن للتعبير عن ذلك الاعتقاد، لأن الفرصة لن تظل سانحة إلى الأبد.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

يرحب وفدي بوزير الخارجية رسول في هذه الجلسة ويشكره بصورة خاصة على بيانه الهام. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمم العام دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة جداً.

ستركز مداخلتنا صباح اليوم على ثلاثة مجالات رئيسية: الأمن والتطورات السياسية بعد الانتخابات والتعاون الاقتصادي والإقليمي.

تلاحظ نيجيريا مع القلق البالغ تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، التي ما برحت تشتت التزام ومبادرات الحكومة عن التفعيل الكامل لعملية الانتقال وعملية كابول. لقد بلغ العدد الكبير من الضحايا المدنيين حداً يدعو إلى الانزعاج، ولا بد من أن يواجه هذا التحدي الخطير بإجراء حاسم من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي.

نحن ندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الأرعن الذي لا معنى له في كابل الأسبوع الماضي الذي أسفر عن وفيات وإصابات. ومن نفس المنطلق، فإن الاغتيال المتعمد للرئيس الأفغاني السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام رباني، الذي كرس حياته للسعي باجتهاد من أجل عملية السلام والمصالحة المستدامة في أفغانستان، كان في الواقع ضربة قوية لعملية السلام. يجب ألا تبدد هذه الخسارة الجسيمة والحادثة المساوية آمالنا في بروز أفغانستان الجديدة.

تؤكد نيجيريا من جديد التزامها بدعم حكومة أفغانستان في جهودها للنهوض بعملية السلام والمصالحة، وتؤيد بالتأكيد جهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. علينا كفالة عدم السماح مطلقاً لأولئك المسؤولين

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والمهرسك) تكلمت بالإنكليزية: نرحب بحضور معالي السيد زلامي رسول، وزير خارجية أفغانستان، في جلسة اليوم. وقد استمعنا باهتمام بالغ إلى ملاحظاته اليوم.

أشكر الأمين العام على تقريره القيم (S/2011/590) والممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

ونشعر بقلق عميق بشأن الحالة الأمنية في أفغانستان، خاصة فيما يتعلق باستمرار تزايد الخسائر في الأرواح بين المدنيين، نتيجة لاشتداد حدة القتال بوجه عام. ونكرر إدانتنا بأشد لهجة ممكنة، للهجمات على المدارس والمساجد، ونكرر القول إن مثل هذه الهجمات البشعة التي أودت بحياة الأطفال والمدنيين الأبرياء، غير مقبولة ببساطة.

وعلاوة على ذلك، نحن ندين الاغتيالات الموجهة التي تستهدف المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى، وكبار القادة السياسيين والدينيين. وندين بقوة أيضاً، القتل المأساوي لرئيس المجلس الأعلى للسلام، السيد رباني، وعدد من زملائه، مؤحراً. ونعرب عن تعازينا للحكومة الأفغانية، وجميع الشعب الأفغاني.

ونأمل مخلصين، على الرغم من كل هذه الصعوبات، أن تمضي أفغانستان الآن على الطريق الصحيح صوب عملية مستدامة وقيادة أفغانية، لإعادة بناء الحوكمة والاقتصاد، اقترانا بانتقال للمسؤولية عن الأمن في البلد.

ونرحب بالبداية رسمياً، في ١٧ تموز/يوليه، في عملية انتقال المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية. ومن المؤكد أن تساعد زيادة قوات الشرطة الوطنية الأفغانية، والجيش الوطني الأفغاني، في تيسير هذه العملية الأساسية إلى حد كبير، وهي التي ينبغي لها في نهاية المطاف، أن تحقق قدراً أكبر من الأمن والاستقرار، وبالتالي إتاحة الفرص لتنمية البلاد.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دوراً نشطاً في تعزيز الحوار البناء بين جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن مساعدة الحكومة على تنفيذ إطارها المعني بتحقيق السلام المستدام. ونشجع جميع الأطراف على تجديد التزامها بتوطيد العملية الديمقراطية للسلام، من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين.

ونأخذ، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، بملاحظة الأمين العام بأن استدامة الإنجازات التي تحققت في أفغانستان ترهن بالنجاح في تعزيز المؤسسات، وخصوصاً على المستوى دون الوطني، وإيجاد الوظائف والفرص الاقتصادية، وتحقيق العدالة الأساسية وتغيير سبل الاستفادة منها. وعلاوة على ذلك، تحتاج الحكومة إلى الدعم الدولي في الأجل الطويل، وإلى استثمارات القطاع الخاص، من أجل تعزيز توليد الدخل وجميع ما يتصل به. ولذلك فإننا نواصل دعم تدفق الأموال وغيرها من أشكال المساعدة، عبر نظام الموازنة الأفغانية، من أجل مزيد من التماسك والكفاءة.

ونرحب بالتعاون المتزايد بين أفغانستان وجيرانها. وجهودهم المشتركة المهادفة لمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة، لن تيسر تنفيذ برنامج الحكومة المعني بالأولوية الوطنية فحسب، بل ستساعد أيضاً في تعزيز الأمن الإقليمي. ومن رأينا أن مؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان، الذي سيعقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي تمت الإشارة إليه في بيانات مختلفة، سوف يشكل محفلاً هاماً آخر للتركيز على تحديد أولويات مجالات التعاون الإقليمي.

ونعرب عن تقديرنا ودعمنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، لقيادته الفذة، ولوظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع موظفي الأمم المتحدة لالتزامهم المتجدد باستدامة الديمقراطية في أفغانستان.

ستنفذها السلطات، لمرتكبي هذه الأعمال، لكونها مسألة ذات أولوية قصوى.

ونشجع أيضا بعثة الأمم المتحدة على مواصلة مراقبة مرافق الاحتجاز في كامل أنحاء أفغانستان، ورصد ممارسات الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة، والتحقق منها، جنباً إلى جنب مع كفالة المحاكمة التريهة والعدالة للمشتبه بهم.

ونكرر دعمنا القوي للتعاون بين أفغانستان وجيرانها، ونشجع جميع الدول على مواصلة تعزيزه بروح من العلاقات الودية.

وبالتأكيد، فإن اللجنة المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل المصالحة والسلام، تقدم مثلاً جيداً على كيفية تحسين عملية المصالحة في أفغانستان، آخذين في الاعتبار المسائل الاقتصادية والسياسية والتجارية التي يجري تحسينها مع الجيران.

وتتطلع قدماً إلى المؤتمرين المعنيين بأفغانستان، اللذين سيعقدان في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر في كل من اسطنبول وبون، على التوالي. ونشكر الحكومتين التركية والألمانية على الدعم القوي الذي قدمتهما لسلام ورخاء أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نرحب بمواصلة العملية الهادفة إلى الارتقاء بمستوى الأمن المادي لمكاتبها الميدانية.

وختاماً، نود أن نشكر جميع موظفي البعثة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة على عملهم المخلص، وتفانيهم في الوفاء بولاياتهم في بيئة بالغة الصعوبة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بدايةً، أن أرحب بوزير خارجية أفغانستان، معالي السيد زلماي رسول، وأشكره على بيانه. وأود أيضاً أن أشكر

وفي ذلك الصدد، لاحظنا على نحو إيجابي انعقاد مؤتمر الاستعراض الذي نظّمته الحكومة الأفغانية مؤخراً، ونرحب باستنتاجه الداعي إلى ضرورة تضمين الحكومة واستراتيجيات التنمية في مجالات عملية الانتقال. وبالتالي، فإن من المهم أن تنتهي المفاوضات التي ستجرى بين الحكومة الأفغانية وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق قريباً، اتفاق من شأنه حماية مصالح الشعب الأفغان، وتيسير إعادة الإعمار، التي تزداد حاجة البلاد إليها. علاوة على ذلك، وفي سياق إعادة الإعمار بعد الصراع، فنحن نؤيد بقوة إزالة الألغام، وبرامج إزالة الألغام، ونرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها مؤخراً في هذا المجال.

وقد أيدنا دائماً وبقوة، عملية المصالحة في أفغانستان، ونؤيد في ذلك السياق، دور المجلس الأعلى للسلام. ونرى أنه لا بديل لعملية المصالحة الوطنية، ونثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بسبب المساعدة المستمرة التي تقدمها للمجلس الأعلى للسلام، عبر فريق دعم السلام.

ونرحب بتزايد عدد الأشخاص الذين أعيد إدماجهم، وانضموا إلى برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، ونعرب عن أملنا في أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل بنجاح أكبر.

وينبغي أن يكون الحوار والمصالحة أولوية بالنسبة لجميع الأطراف في أفغانستان، من أجل الأطفال الأفغان وآمالهم في مستقبل أفضل، وقد تحمّلت أجيال منهم بالفعل عبئاً هائلاً من الحرب. ونحن أيضاً قلقون جداً من نتائج البحث الذي أجرته البعثة بشأن تجنيد الأطفال من قبل العناصر المعارضة للحكومة، بغرض استخدامهم في تنفيذ الهجمات العسكرية والانتحارية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق الطفل، ونتوقع أن تنصدي خطة العمل، التي

ونؤكد على التوقيت المناسب للمبادرات الإقليمية المشتركة المتخذة لمكافحة مختلف أبعاد مشكلة المخدرات العالمية التي تؤثر على أفغانستان والمنطقة. وقد أشار الأمين العام إلى أنه بالرغم من توسيع عملية القضاء على زراعة الخشخاش بنسبة ٦٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٠، ظل البلد يشكل المصدر الرئيسي للافيون والهيروين. إننا نتفق مع الأمين العام على أنه نظرا للطابع العالمي لمشكلة المخدرات، لا بد من التصدي لها بجميع جوانبها، على أساس المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، وبمساهمة المجتمع الدولي بأسره.

وتواجه أفغانستان عددا من المشاكل التي من شأنها أن تضر بالمكتسبات التي أحرزت حتى الآن. ويمثل العنف أحد العوامل التي أضرت بالتقدم وأدت إلى زيادة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وزادت عدد الوفيات لدى المدنيين وأعداد المشردين داخليا. إننا ندعو جميع أطراف الصراع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة حماية المدنيين.

كما نتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى توسيع نطاق العملية الانتقالية. ومع أن الأمن ضروري لاستعادة سيادة القانون، فإن ممارسة الحريات الأساسية وإرساء الأسس للتقدم الاقتصادي والحكم الرشيد وضمان سيادة القانون تمثل عناصر أساسية لضمان الانتقال المستدام والنهائي.

ويجب أن يتضمن الالتزام الدولي تجاه أفغانستان على الأجلين المتوسط والطويل جوانب مثل تعزيز المؤسسات، وتوفير العمالة والفرص الاقتصادية والوصول إلى العدالة. وتقتضي العملية الانتقالية القابلة للاستمرار وجود الهياكل الحكومية التي يمكنها أن تكفل أداء الحكم والاستقرار الاقتصادي على جميع المستويات. ويجب أن يكون ذلك هدفا لجهود التعاون الدولي في أفغانستان.

الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ستافان دي ميستورا، على تحليله ووصفه الدقيقين للحالة في أفغانستان وآفاق عملية الانتقال. إن تقرير السيد دي ميستورا أكثر من كونه مجرد تقرير بيروقراطي، يمثل شهادة شخص يعيش ويعمل جنبا إلى جنب مع شعب وحكومة أفغانستان من أجل تحقيق انتعاش البلد. إن إسهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعملية تحقيق الاستقرار والديمقراطية، وجهودها للعمل بالتنسيق مع الحكومة لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين في أفغانستان، إنما هي جهود تستحق التأييد.

وتعرب كولومبيا عن أسفها العميق للأحداث التي وقعت مؤخرا وللخسائر في الأرواح، ولا سيما اغتيال رئيس المجلس الأعلى للسلام، السيد برهان الدين رباني، الذي سيفتقده المجتمع الدولي كثيرا. إننا نعرب عن تعازينا الحارة. وكما أشار الأمين العام، ربما تكون تلك الهجمات جزءا من حملة التهريب التي تسعى إلى إضعاف إعادة التعمير والحوار بشأن المصالحة. وعليه، أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به وزير الخارجية اليوم، حيث أكد أن عملية الحوار ستستمر بالرغم من هذا وغيره من أعمال العنف.

ومن الضروري تعزيز العلاقات مع السلطات المحلية وقادة المجتمع من أجل تيسير عملية الحوار الشاملة التي تؤدي إلى المصالحة مع جميع فئات السكان. ومن الضروري أيضا عدم التراجع في الجهود لتهيئة البيئة المؤاتية لكفالة نقل مسؤوليات القطاع الأمني إلى قوات الأمن الأفغانية وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، وأن تكون القوات الأفغانية قادرة على تولي القيادة بحلول عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، الجهود التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة منظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب في أفغانستان ستقدمان إسهاما قيما لتعزيز قدرة ومهنية قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

الأفغان، عندما يوقنون بأن الاستقرار يؤدي إلى تحسينات ملموسة في حياتهم. ومن هذا المنطلق، يجب أن يمثل الدعم الدولي بالكامل لمبدأي القيادة الأفغانية والملكية الأفغانية.

وإذ تقترب من نهاية عام ٢٠١١، بات واضحاً بجلاء أكبر أن الحوار هو المسار نحو حل الصراع في أفغانستان. ويجب أن نعزز هذا المسار بكل الوسائل التي تحت تصرفنا. ويحدونا الأمل أن يبدي المجتمع الدولي دعماً قوياً لأفغانستان خلال مؤتمر اسطنبول وبون. إننا نرحب بتركيز مؤتمر بون على الجوانب المدنية للعملية الانتقالية، بما في ذلك الوساطة، وتنسيق المساعدة والدعم الدولي لأفغانستان في الأجل الطويل ولعملية المصالحة. وستشارك البرازيل بفعالية في المؤتمر.

وفي الوقت ذاته، يكتسي البعد الإقليمي لمؤتمر اسطنبول أهمية خاصة لمستقبل أفغانستان. فستكون للحلول العالمية للصراع مشروعية أقوى وكفاءة أكبر، حينما تستند إلى شواغل ومنظورات ودعم بلدان المنطقة.

وتحدد البرازيل التزامها بالعمل مع شعب وحكومة أفغانستان من أجل مستقبل يسوده السلام والازدهار.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان، والسيد رسول على بيانه. وأؤيد البيان الذي سيدي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

من الواضح أننا صدمنا وحزنا بسبب الهجوم الذي أودى بحياة الرئيس الأسبق ورئيس المجلس الأعلى للسلام، السيد رباني. الإرهابيون يحاولون تحويلنا عن هدفنا، ويجب أن يفشلوا في ذلك. ويجب أن يتلاقى المجتمع الدولي حول رسالة الوحدة والتصميم، كما فعل المجلس في ٢١ أيلول/سبتمبر وكما ستظل تفعل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل. ويبقى هدفنا أن نواصل دعم حكومة

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بالسيد زلماي رسول وأود أن أشكره على بيانه. وأشكر الممثل الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المميزة على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأود أن أعرب عن تعازي البرازيل إلى حكومة وشعب أفغانستان عقب عملية الاغتيال الوحشية للرئيس الأسبق برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام. إن فقدانه خسارة لعمليات السلام برمتها. ولكن ينبغي للأفغان ألا يشعروا بالإحباط. ويجب أن يجدوا في أنفسهم وفي دعم المجتمع الدولي القوة لمضاعفة جهودهم من أجل تعزيز المصالحة.

وعلى الرغم من الصعوبات، يجب أن يستمر تقدم العملية الانتقالية نحو المسؤولية الأفغانية عن الأمن. ولكن علينا ألا ننسى ضرورة أن يتزامن الجدولان الزمنيان العسكري والسياسي. وحتى الآن، سبقت التطورات العسكرية التقدم في المصالحة الوطنية. ونتوقع من جميع قطاعات المجتمع الأفغاني أن تواصل السعي إلى الحوار البناء.

وللأسف، تجلّى من الحوادث الأمنية الأخيرة أن موجة العنف في أفغانستان لم تتراجع. بل على العكس من ذلك، ارتفعت معدلات القتل والجرحى من المدنيين. وتكرر البرازيل التأكيد على الحاجة إلى امتثال جميع المعنيين للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي والتخلي عن استخدام التكتيكات التي تستهدف المدنيين بشكل عشوائي.

وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الدبلوماسية الوقائية المعقود في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.6621)، كرر العديدون منا التأكيد على ضرورة التصدي للعلاقة بين الفقر والعنف. ويجب أن تحتل التنمية الاجتماعية والاقتصادية صدارة استراتيجيتنا لتحقيق السلام في أفغانستان. وستكون لعملية السلام حظوظ أكبر لاحتضانها من جانب جميع

بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر اللذين سوف يساعدانا على المضي قدما بشأن كل هذه القضايا.

في مؤتمر كابل العام الماضي، تم تقديم هدف الأفغنة بشروط - إدارة أفضل للمالية العامة، والحد من الفساد وأداء الميزانية. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في الاضطلاع بفعالية بالتزامه، إذا لم تتحقق هذه الشروط، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بين السلطات في البلد وصندوق النقد الدولي للتصدي لأزمة بنك كابل.

علاوة على ذلك، لا يمكن لأفغانستان أن تسمح للأزمة المؤسسية الجارية منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة بالاستمرار. نخطط علما بما أعلنته لجنة الانتخابات المستقلة لتغيير تركيبة مجلس النواب. ندعو جميع المؤسسات الأفغانية إلى العمل بما يتماشى مع اختصاص كل منها، في الإطار المبين في الدستور ومبدأ الفصل بين السلطات. تجعل هذه المرحلة من الضروري إجراء إصلاح انتخابي حقيقي بدعم من الأمم المتحدة.

نحن على قناعة بأن الأمم المتحدة بصفة عامة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على وجه الخصوص، سيكون لهما دور رئيسي تؤديانه في أفغانستان خلال السنوات القادمة. وجودهما وولاياتهما سيتغيران على أساس العملية الانتقالية. إننا نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي المطلوب من الأمين العام في القرار ١٩٧٤ (٢٠١١).

نود أن نختتم بالثناء على جهود الممثل الخاص ستافان دي ميستورا، الذي قاد بعثة بمهارة كبيرة وبالرؤية اللازمة لإعادة تركيز أعمالها، ومساعدتها خلال اللحظات العصبية. وأشيد أيضا بأفراد البعثة، الذين يعملون، بناء على طلب من مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة، في ظروف صعبة وخطرة، لصالح الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

أفغانستان في طريقها نحو استعادة سيادتها الكاملة في إطار عملية انتقالية متسقة وحازمة.

ومن جانب فرنسا، أعلن رئيس الجمهورية عن نيتنا بتقليص وإعادة انتشار وحدتنا في أفغانستان بالتعاون مع حلفائنا ومع السلطات الأفغانية. ومن ناحية أخرى، وبالتوازي مع ذلك وفي سياق، سيزداد قوام العنصر المدني في إطار جهودنا تدريجيا. ولن ينتهي التزام فرنسا بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بل سيتغير من خلال عقد اتفاق صداقة وتعاون بين فرنسا وأفغانستان سيتم التوقيع عليها خلال هذا الخريف.

وتجري هذه التغيرات الكبيرة في سياق أمني صعب، كما يذكّرنا تقرير الأمين العام (S/2011/590). لقد أظهر المتمردون قدرتهم على تنفيذ عمليات معقدة في قلب كابل. وزاد عدد الضحايا المدنيين مقارنة مع العام الماضي نتيجة لما تقوم به حركة طالبان، التي لم تعد تتردد في قتل الناس في المستشفيات والمساجد. والحالة كذلك، فإن القوات الأمنية الأفغانية تزداد قوة، وأثبتت عزمها على القتال. نحن بحاجة لمواصلة التركيز على حماية المدنيين في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية. من المهم بنفس القدر أن نكون قادرين على إظهار أننا نقاتل من أجل القيم التي تمنع أية ممارسات من شأنها تقويض الكرامة الإنسانية.

إحلال الاستقرار في أفغانستان يتطلب إدماجها في الدينامية الإقليمية استنادا إلى قواعد جديدة. لقد كان المؤتمر المعني بمبادرة طريق الحرير الجديد، فرصة لإعادة التأكيد على أهمية أفغانستان لتصبح مرة أخرى مركزا للتبادل كما كان عليه الحال في الماضي. فيما يتعلق بالالتزام العسكري الجاري حاليا، والرؤية فيما يخص الاقتصاد، توجد حاجة إلى التفكير بعمق حول البارامترات الإقليمية للأمن. إننا نرحب بالمؤتمرين المقبلين في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر وفي

السياسية. يعتبر الحوار السياسي والمصالحة بالغي الأهمية بالنسبة للشعب الأفغاني وحكومته.

وينبغي الاستمرار في إيلاء حالة الشباب والأطفال والنساء أعلى اهتمام خلال هذه المرحلة الانتقالية. تشيد جنوب أفريقيا بعمل الدعوة الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان داخل المجتمع المدني، والهادف إلى إشراك المرأة في هياكل صنع القرار. في رأينا، للمرأة دور حاسم تؤديه في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

كما ذكرنا سابقا، فإن وفدنا لا يزال يعتقد أن هناك صلة لا تنفصم عراها بين التنمية والأمن في أفغانستان. نحن سعداء باستمرار الحكومة الأفغانية في التزامها بمعالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية التي يشهدها البلد. في ذلك السياق، نشجع الحكومة على زيادة جهودها الرامية إلى تحسين قدراتها المؤسسية، لتقديم بدائل قابلة للاستمرار لزراعة الخشخاش والمخدرات.

تظل الملكية والقيادة الوطنيتين حاسمتين للأمن السياسي وإحراز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في أفغانستان. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دوره الداعم في انتقال البلد من حالة الصراع إلى الاستقرار والازدهار. لذلك، تواصل جنوب أفريقيا دعم وجود ودور بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان.

السيد موراييس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): على غرار الآخرين، أود أيضا أن أرحب بالوزير رسول في جلستنا اليوم، وأشكره على بيانه الهام جدا. كما أود أن أقول كلمة شكر خاصة للممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا عن إحاطته الإعلامية الشاملة جدا، وكالعادة، البليغة جدا. اسمحوا لي أيضا مرة أخرى أن أنثني عليه وعلى موظفيه وفريقه على جهودهم

السيد ماشابين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ستافان دي ميستورا على عرضه تقرير الأمين العام عن ذلك البلد (S/2011/590). ترحب جنوب أفريقيا وتقدر أيضا مشاركة السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، في هذه المناقشة.

في البداية، اسمحوا لي، نيابة عن وفد بلدي، أن أتقدم بخالص تعازينا لحكومة أفغانستان وشعبها في أعقاب اغتيال السيد برهان الدين رباني، الرئيس السابق لأفغانستان، ورئيس المجلس الأعلى للسلام. نشاطر أعضاء المجلس الآخرين في إدانة هذا الاغتيال بأقوى العبارات الممكنة، هذا الاغتيال الخبيث الذي يشكل نكسة مؤسفة للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية.

نلاحظ بأن تقرير الأمين العام يرسم صورة قائمة، حيث أن العنف قد زاد خلال العام الماضي. على الرغم من أن أفغانستان قد بدأت رحلتها إلى تحقيق السلام والاستقرار فلا يزال عدد من التحديات قائم. تلك التحديات، في رأينا، ليست مستعصية على الحل. بمساعدة ملتزمة من قبل المجتمع الدولي، يمكن لأفغانستان في نهاية المطاف رسم طريقها الخاص بها من خلال قيادتها في عملية يقودها ويملكها الأفغان.

على الجبهة السياسية، ترحب جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية نسبيا التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية، وخصوصا الإعلان عن تنصيب التسعة أعضاء الجدد في مجلس نواب الجمعية الوطنية الأفغانية. هذا، في رأينا، يضع الأساس لتحقيق الاستقرار في العملية السياسية في أفغانستان. ويسرنا أن نلاحظ أن الحكومة الأفغانية قد التزمت بكل جميع القضايا العالقة في إطار قانوني وسياسي. لا تزال جنوب أفريقيا ترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة التوعية

الصدد، اسمحو لي أن أقتبس مرة أخرى من تقرير الأمين العام، عندما يقول بأن ما نحتاج إليه هو

”الحوكمة الفعالة وتقديم الخدمات للسكان. وينبغي ألا يكون الزخم وراء انتقال المسؤولية عن الأمن على حساب الجهود الرامية إلى الاستثمار في عمليتي الحوكمة والتنمية“ (S/2011/590، الفقرة ٥٩).

نحيط أيضا علما مع الارتياح بالفصل بين نظم الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وشطب أسماء العديد من الأفراد من القائمة. نعتقد بأن ذلك كان إجراء مفيدا في اتجاه الحوار والمصالحة الوطنية في أفغانستان.

يمثل المجلس الأعلى للسلام وفريق دعم السلام، الذي تقوم فيهما بعثة الأمم المتحدة بدور مساعدة هام، أداتين قيمتين بشكل لا ليس فيه، لتعزيز الحوار والتواصل داخل أفغانستان وخارجها. لقد عززت أهميتهما الهجمات الأخيرة التي تعرض لها رئيسهما. ونحن واثقون من أن الممثل الخاص سيواصل عمله مع قيادة المجلس الأعلى للسلام على الرغم من الأحداث الأخيرة.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مبادرات أفغانستان وجيرانها جديرة بالإشارة. فأفغانستان تستعيد مكانها في العالم وتوسع آفاق المستقبل أمام عدد لا حصر له من الأفغان، وذلك بعد أن اندمجت مرة أخرى في منطقتها وأصبحت أقرب إلى جيرانها المباشرين أكثر من أي وقت مضى. وأنا على ثقة بأن فرص الأعمال التجارية والتواصل والاستثمار والتعاون الاقتصادي الإقليمي ستعزز استقلال البلد ومؤسساته وستحسن أحوال الأفغان العاديين.

إن أعداد الخسائر بين المدنيين في ارتفاع، ولا سيما بسبب الهجمات الانتحارية التي يجري تدبيرها وتنفيذها بوحشية ضد أهداف مدنية مثل المستشفيات والمساجد.

المستمرة ومشاربهم في خضم حالة تنسم ببالغ الصعوبة والخطورة والتعقيد.

لقد غطى البيان الذي أدلى به الوزير رسول، وتقرير الأمين العام (S/2011/590)، والإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الجوانب الأساسية للحالة في أفغانستان. تؤيد البرتغال بالطبع، البيان الذي سيدلي به لاحقا مراقب الاتحاد الأوروبي.

لقد كان هذا الصيف بالفعل فصلا صعبا في أفغانستان. وكانت واحدة أكثر الجوانب إثارة للقلق، كما أكد ذلك الممثل الخاص، الاغتيالات السياسية التي تستهدف شخصيات بارزة على المستويات الوطنية والإقليمية والحكومية، ومنها السيد برهان الدين رباني الرئيس السابق لأفغانستان ورئيس المجلس الأعلى للسلام، الذي كان أحدث ضحية. اسمحو لي أن أكرر إدانة بلدي التام لهذا القتل وتقديم تعازينا، من خلال وزير الخارجية، إلى حكومة وشعب أفغانستان.

تلك الاغتيالات هي جهد إضافي آخر يهدف إلى تلهيتنا والشعب الأفغاني عما يحدث في الميدان - التطبيع التدريجي في البلد، وفي نهاية المطاف، هزيمة أعداء أفغانستان الديمقراطية. كما قال الوزير، مع ذلك، فإننا واثقون من أن عملية المصالحة سوف تستمر وتحقق السلام في أفغانستان.

فيما يتعلق بالعملية الانتقالية، نلاحظ بأن المناطق التي تجري هذه العملية تواجه، كما ذكر الأمين العام، تمردا قادرا على التكيف. إنه ليس من المستغرب أن يتم استهداف المتمردين لتلك المناطق بوجه خاص، فهم يعرفون بأنه سيتم الحكم على الجهود الأفغانية والدولية ضدهم تبعاً لتطور الحالة الانتقالية. ومن الطبيعي أيضا للمؤسسات الوطنية على مستويي الأمن والخدمة العامة، إظهار نفسها من خلال العمل المستقل أمام الشعب الأفغاني وتقديم نتائج. في ذلك

المقبلة. وإلى جانب البعد الإنساني الواضح لهذه الحالة، فهي تمثل تهديدا ناشئا للحالة الأمنية أيضا حيث أنها قد تساعد على عكس اتجاه التقدم المحرز في مكافحة التمرد.

وبخصوص تزايد إنتاج الأفيون، وهو في حد ذاته تطور يثير قلقا بالغاً فضلا عن صلته بالإرهاب، فإن البرتغال تشجع الحكومة على الاستمرار في سياستها الوطنية لمكافحة المخدرات وعلى أن تبحث أيضا عن حلول إقليمية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والمواد والاستراتيجيات، للقضايا العابرة للحدود التي يثيرها الاتجار بالمخدرات وصلته بالأشكال الأخرى للجريمة الدولية.

وأختتم كلامي بمشاطرة الأمين العام رأيه بشأن متطلبات الانتقال الناجح: الاعتراف بأن التنمية والحوكمة وسيادة القانون عناصر حاسمة؛ وضرورة استقطاب الزخم وتسريع أنشطة التنمية المستدامة؛ وتقييم التكاليف التشغيلية وتكاليف الدعم للمشاريع الإنمائية؛ والدعم الدولي الطويل الأمد واستثمارات القطاع الخاص.

إن مؤتمر اسطنبول وبون المقبلان سيتيحان لنا بدء مناقشة هذه المسائل الحاسمة قريبا جدا. وهما سيكونان نقطتي انطلاق للانتصار في معركة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أرحب بوزير خارجية أفغانستان، السيد رسول، لحضوره هذه الجلسة وأشكره على بيانه. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

من خلال جهود حكومة وشعب أفغانستان، أُحرز تقدم في عملية السلام والتعمير الأفغانية. والنتائج مشجعة. غير أنه لا تزال هناك أيضا تحديات قائمة. فالحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال غير مستقرة. وتقع هجمات إرهابية بين الفينة والأخرى. والتنمية الاقتصادية بطيئة. وسيكون

وهذه الهجمات هي، بكل المقاييس، جرائم يحتاج ضحاياها إلى العدالة ويؤكد مرتكبوها مجددا، في كل مناسبة، افتقادهم إلى الشرعية لتمثيل الأفغان أو أفغانستان.

وفضلا عن ذلك، فإن تجنيد القوات المناهضة للحكومة للأطفال واستخدامهم لإيصال الأسلحة والأجهزة المتفجرة أمر شنيع للغاية. وربما ينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى وقف هذه الممارسة، ونحن نرحب بجهود الحكومة الأفغانية بخصوص تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قواتها الأمنية. ونأمل أن يتسنى إحراز المزيد من التقدم في إطار زمني قصير.

وحماية المدنيين تتطلب اهتماما أكبر فيما ترتفع أعداد الضحايا. وأعتقد أن هذه مهمة هامة للغاية وضرورية للغاية بدرجة لا يمكن معها ترك تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان دون المشاركة القوية للمؤسسات الأفغانية، بل وملكيتهما. فتقديم الإغاثة والرعاية والتعويض للضحايا المدنيين أمر ممكن وقابل للتطبيق وفقا للوسائل والتشريعات والتقاليد الأفغانية.

والبرتغال تتابع بأقصى اهتمام حالة النساء الأفغانيات وتؤيد تأييدا صادقا جهود حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء وفي مجال الدعوة ورصد تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وكذلك في تشجيع المشاركة السياسية للنساء في عمليتي السلام والمصالحة.

كما أود أن أنوه بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وأعتقد أن إدماج حقوق الإنسان في النظام القضائي والرصد المستقل لها سيعززان، بالتأكيد، سيادة القانون وشرعية المؤسسات.

أود أن أدلي ببضع كلمات بخصوص الحالة الإنسانية وجهود مكافحة المخدرات. إن الأمر سيستلزم تقديم مساعدات غذائية لمئات الآلاف في أفغانستان خلال الشهور

الحكومة والشعب الأفغانيين وأن نحترم سيادتهما وملكيتهما. ويجب إشراك البلدان الإقليمية وأخذ آرائها في الاعتبار بالكامل. ويتعين تنفيذ المبادرات ذات الصلة على أساس التشاور وتوافق الآراء الكاملين بين الأطراف.

خامسا، تقدر الصين الجهود النشطة للأمم المتحدة الرامية إلى دفع عملية السلام والتعمير الأفغانية قدما. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في قيامها بدورها الريادي المستمر في تنسيق المعونة لدعم السلام والتعمير في أفغانستان. ونأمل أن تعزز البعثة اتصالاتها وتنسيقها وتعاونها مع الحكومة الأفغانية.

والصين، بصفتها جارة صديقة لأفغانستان، تلتزم دائما بحسن الجوار والصداقة بين البلدين. وتولي الصين أهمية لعملية التعمير الأفغانية وتشارك فيها مشاركة نشطة. وستواصل الصين تقديم المساعدة لأفغانستان في حدود قدراتها وستعمل مع المجتمع الدولي للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في وقت مبكر في أفغانستان.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وأرحب بمعالي السيد زالمالي رسول، وزير خارجية أفغانستان، في المجلس وأشكره على بيانه. ونشعر بالامتنان حيال آخر تقرير للأمين العام (S/2011/590) ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا.

نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور البيئة الأمنية إجمالا في أفغانستان. ويشير آخر تقرير للأمين العام إلى أن متوسط العدد الشهري للحوادث الأمنية ارتفع بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠. وبينما تستمر عملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني

الاستقرار والتعمير الشاملان عملية طويلة. وهي تتطلب بذل الحكومة والشعب الأفغانيين لجهود حثيثة. كما أنها تستلزم استمرار الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط الخمس التالية.

أولا، تشعر الصين بقلق شديد إزاء الحالة الأمنية التي تزداد سوءا والعدد المتزايد من الحسائر بين المدنيين. ونأمل أن تضطلع الأطراف المعنية، في سياق نقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة الأفغانية، بمسؤولياتها بإخلاص لمساعدة أفغانستان على تعزيز بناء قدراتها الأمنية من أجل ضمان عملية انتقال سلمية ومستقرة.

ثانيا، تدعم الصين أفغانستان في جهودها المستمرة لدفع عملية كابول قدما. فمن أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، من الضروري احترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية احتراما كاملا لكي يتسنى بحق إيجاد أفغانستان يديرها الأفغان.

ثالثا، تدعم الصين برنامج السلام وإعادة الإدماج الذي تقوده الحكومة الأفغانية. وفي الصين، نعرب عن صدمتنا وتعازينا بشأن الوفاة المأساوية لرئيس أفغانستان الأسبق الأستاذ رباني إثر هجوم عليه وندين الهجوم. والصين تحترم تماما ما اختارته حكومة وشعب أفغانستان بمحض إرادتهما وتأمل أن ترى تقدما في البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج.

رابعا، يجب على المجتمع الدولي دعم أفغانستان في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ويتعين على الأطراف تنفيذ التزاماتها بمساعدة أفغانستان والوفاء بها. كما يجب احترام وتنفيذ الأولويات التي حددها الأفغان أنفسهم في سياق استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية. وسيجري النظر بجدية في المبادرات ذات الصلة للتعمير الاقتصادي في أفغانستان. ونعتقد أنه يتعين علينا أن نصغي تماما إلى آراء

إن التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/590) يشدد على أنه لكي يكتب النجاح لعملية الانتقال، من المهم أن تواصل القوات الأمنية الوطنية الأفغانية إظهار قدرة مستقلة ومحسنة واحترافية لتولي مستوى أكثر من المسؤولية والمساءلة. ونؤيد زيادة تعزيز القوات الأمنية الوطنية الأفغانية التي يجب أن تسير يداً بيد مع تحسين قدراتها وتوفير العناصر التمكينية الكافية. من المهم أن تكون عملية الانتقال أفغانية بحتة وأن يتم تخطيطها وتنفيذها بطريقة منهجية. ويجب أيضاً أن تضمن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع الأفغانين.

أما بالنسبة لأمن واستقرار أفغانستان، فمن المهم عزل واحتثات شبكة الإرهاب التي تضمن لعناصر من القاعدة وطالبان وجماعة عسكر طيبة وغير ذلك من المجموعات الإرهابية والمتطرفة التي تعمل داخل حدود أفغانستان وخارجها. وهذه المجموعات منتشرة من الناحية الأيديولوجية والعملية، وما فتئت وشائجها تتعزز على مر السنين. ولن يكون بالإمكان توطيد المكاسب التي تحققت على الجبهة الأمنية ما لم يكن المجتمع الدولي قادراً على أن يتصدى بحزم للملاذات الآمنة للمجموعات الإرهابية خارج حدود أفغانستان.

ونؤيد تأييداً كاملاً عملية المصالحة الشاملة والشفافة التي تقودها أفغانستان والتي تتقيد بالخطوط الحمراء التي أعلنتها حكومة أفغانستان في بلاغي كابول ولندن. كما شددنا أنفاً، يجب أن يقترن ذلك بعملية سياسية شاملة وحوار بين الأفغانين وأن يتضمن نبذاً للعنف، وقطع الصلات مع المجموعات الإرهابية واحترام القوانين الأفغانية مع ما توفره من حماية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

كذلك فإن ملكية وقيادة أفغانستان حيوية للتنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان. ويتطلب ذلك ضمناً قدرأً أكبر من التماسك والتنسيق ودمج الجهود المتصلة بالتنمية التي يقوم

الأفغانية منذ تموز/يوليه ٢٠١١، فإنه مما يدعو إلى القلق حقاً عدم توقف عنف الإرهابيين.

فقد اختارت حركة الطالبان مهاجمة أهداف تحظى بإجراءات أمنية مشددة وتنفيذ اغتياالات وشن هجمات انتحارية معقدة في المراكز الحضرية، بما في ذلك كابول. لقد جرى في الآونة الأخيرة قتل شخصيات سياسية مهمة وموظفين حكوميين، من ضمنهم أحمد والي كرزاي، رئيس مجلس محافظة قندهار، وغلان حيدر حميدي، رئيس بلدية قندهار. وتم استهداف فندق إنتركونتيننتال والمجلس البريطاني وسفارة الولايات المتحدة في كابول.

وندين إدانة قاطعة اغتيال برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام والرئيس السابق لأفغانستان الذي وقع في الأسبوع الماضي، ومن المأساوي أن قوى الرعب والكرهية قد أسكتت صوتاً قوياً آخر من أصوات المنطق والسلام في أفغانستان.

وكما شددنا مراراً وتكراراً في مجلس الأمن، فإن هذه الهجمات تمثل تحالفاً خطيراً للأيديولوجيات والطموحات، والتدريب، والعمليات فيما بين شبكات الإرهاب في المنطقة مع الإرهاب الانتحاري بوصفه الأسلوب الرئيسي، وأهدافها ليست قاصرة على أفغانستان. إن مرونة المعارضة وقدرتها على استهداف مناطق كانت تعتبر بخلاف ذلك مناطق سلام وأمن تذكير مؤلم لنا بأن المكاسب الأمنية لا تزال هشة.

أما فيما يتعلق بالسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، من الحتمي ربط الانتقال الجاري بالحقائق على أرض الواقع، بدلاً من وضع جدول زمني غير مرن. إن المجتمع الدولي في تسرعه في الانسحاب من دور كفاحي في أفغانستان ما من شأنه إلا أن يتجاهل أنه يخاطر بذلك الدور.

عن تصميمنا على التعاون مع أفغانستان بشأن الخطط التي تشمل التكامل الإقليمي من أجل المنفعة المشتركة لجميع ذوي المصالح.

إن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي تتمتع فيها أفغانستان بعضوية كاملة أداة مهمة للتعاون الاقتصادي الإقليمي داخل منطقة جنوب آسيا. وما برحنا نعتبر أفغانستان بلداً من بلدان جنوب آسيا تتمتع بعناصر تكامل وتآزر طبيعية مع بلدان أخرى في جنوب آسيا، وهو بلد في موقع فريد لبناء جسور تتجاوز حدوده. إن اقتصاد الهند الذي ينمو بخطوات سريعة وسوقها الواسع تجعل منها وجهة طبيعية للصادرات الأفغانية. وبصورة مماثلة، يمكن أن تكون الهند مصدراً كفوفاً ويتسم بفعالية التكلفة للواردات الأفغانية.

إن عملية الانتقال الأمني تتحرك قدماً، وتحتاج أفغانستان إلى التزام ودعم من المجتمع الدولي في الأجل الطويل. ونتوق إلى انعقاد مؤتمر اسطنبول وبون المقبلين، والاستعراض الشامل للأنشطة المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ودعم الأمم المتحدة في أفغانستان في نهاية هذا العام. ونأمل أن يسهم هذا في الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائم، والاستدامة الاقتصادية والتكامل الإقليمي في أفغانستان في السنوات المقبلة.

الرئيس: أدلي الآن بيان بوصفي ممثلاً للبنان.

أود بادئ ذي بدء الانضمام إلى زملائي وأن أشكر مجدداً السيد ستيفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده في أفغانستان. وأود أن أرحب مجدداً بوزير خارجية أفغانستان السيد زلماي رسول على حضوره بيننا، وعلى بيانه. واسمحوا لي أيها الزملاء أن أدلي بالملاحظات التالية.

بما في ذلك مواومة المساعدة مع الأولويات الوطنية الأفغانية، والعمل على نحو متزايد من خلال المؤسسات الأفغانية. ويسعدنا أن نلاحظ الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في ذلك الصدد.

ومع بداية سحب القوات الأمنية الأجنبية وعملية الانتقال، من المهم جدا للمجتمع الدولي، لا سيما بلدان المنطقة، أن يظل ملتزماً بهذه المرحلة الحاسمة، بينما لا يزال يجري تطوير المؤسسات الوطنية الأفغانية وترسيخها.

ومن المهم أيضاً أن تبني استراتيجية نمو أفغانستان على الميزة المقارنة للبلد من حيث الموارد الطبيعية الوفيرة وموقعه الجغرافي الاستراتيجي. وتلك العناصر يجب أن تكون لبنات البناء في رؤيتنا من أجل أفغانستان بوصفها نقطة وصل بين وسط وجنوب آسيا من خلال خطوط الأنابيب، والتجارة وخطوط المرور العابر لما فيه الخير العام لشعوب منطقتنا والعالم. ونؤيد إطلاق مبادرة طريق الحرير الجديدة، وهي خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

إن الهند ما برحت ملتزمة بالشراكة مع حكومة وشعب أفغانستان في بناء دولة مسالمة ومستقرة وديمقراطية وتعددية. وبرنامج الهند للمساعدة منتشر عبر أفغانستان ويشمل تقريباً كل نطاق الأنشطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. ونقوم حالياً بأنشطة إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان بالتزام بتقديم مساعدة ثنائية يبلغ مجموعها تقريباً مليارين دولار. لقد شددنا تشديداً خاصاً على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية التي هي في رأينا لبنات البناء من أجل تقوية اقتصاد يعتمد على الذات.

إن الشركات الهندية لديها اهتمام في استغلال احتياطات الحديد الخام في أفغانستان. وتشارك الهند أيضاً في مشروع خط أنابيب الغاز الذي يربط تركمستان وأفغانستان وباكستان. تلك المشاريع تتطلب استثماراً واسعاً. ونعرب

معاملة الموقوفين وضمان المحاكمات العادلة لهم. فهذه شروط أساسية للحكومة الرشيدة وسيادة القانون.

ولعل أخطر ما جاء في تقرير الأمين العام (S/2011/590)، هو أنه يتم تجنيد الأطفال من قِبَل مختلف أطراف النزاع في أفغانستان، لأغراض حربية وحتى لأغراض جنسية. فنَدعو لعدم التسامح مع هذه الظاهرة، والعمل لمعاقبة المسؤولين عنها لضمان عدم استمرارها.

ومن ناحية أخرى، نُذكر بأهمية المضي بتطبيق التزامات عملية كابل، ونأمل أن يتم الاتفاق على وضع برنامج قُطري لصندوق النقد الدولي، لأن غيابه يؤثر سلباً على مشاريع إعادة الإعمار والإمضاء الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان.

وفي الشأن الإقليمي والدولي، نرحب بالجهود المبذولة من الدول المجاورة لأفغانستان، لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني معها، ولا سيما في ما يتعلق بضبط الحدود، ومكافحة المخدرات والإرهاب. واستقرار أفغانستان وازدهارها ينعكس على استقرار وازدهار محيطها. وإننا نتطلع إلى انعقاد مؤتمرٍ اسطنبول وبون في الأشهر المقبلة، تأكيداً من المجتمع الدولي على التزامه باستمرار دعم الأفغانين.

وفي الختام، نُحدد تقديرنا لجهود المجتمع الدولي بشكل عام، وجهود الأمم المتحدة بشكل خاص، في شتى الميادين. فهي تعمل بشجاعة وعزم في ظروف أمنية صعبة، من أجل مستقبل أفضل لأفغانستان الغنية بحضارتها وطاقاتها، والتواقفة إلى السلام والتقدم.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وزير الخارجية، السيد رسول، على

مع انطلاق مرحلة نقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية بشكل تدريجي، ما زال الوضع الأمني الصعب يتصدر شواغل الأفغانين والمجتمع الدولي أيضاً. ولا شك في أن القرار المتخذ بزيادة عدد القوات العسكرية الوطنية وجاهزيتها سيساهم في تحسين الأمن في البلاد. وفي ضوء الأرقام المرتفعة لعدد القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، نجدد مناشدتنا للأطراف كافة التقيد التام بأحكام القانون الدولي الإنساني، وبذل أقصى الجهود لتحديد الأبرياء عن العنف وكذلك المستشفيات والمساجد التي لم تسلم من الاعتداءات في الأشهر الأخيرة.

إن لبنان يدين عملية اغتيال الرئيس السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام برهان الدين رباني والتي جاءت لإحباط المساعي التي يقوم بها المجلس الأعلى من أجل الحوار والمصالحة بين مكونات المجتمع الأفغاني كافة. ونتقدم من حكومة أفغانستان وشعبها ومن أسرة الراحل رباني بأصدق مشاعر العزاء. وفي هذا الصدد، ندعو إلى المضي في سياسة الحوار، ومد الجسور وبناء الثقة بوصفها الخيار البديل والوحيد للعنف بغية التوصل إلى السلام المنشود.

ولا شك في أن للجنة الجزاءات التي أنشأها مجلسنا بموجب قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) دوراً في إنجاح مهمة المجلس الأعلى للسلام. وفي مسألة لا تقل أهمية عن الحالتين السياسية والأمنية، نطالب بالمضي قُدماً في تحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، لا سيما مواصلة الجهود لتطبيق القانون المتعلق بقضايا العنف ضد المرأة. فحماية المرأة من الظلم والإكراه والتمييز، من المطالب التي تنادي بها منظماتنا باستمرار. وينبغي هنا الإشادة بالإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لتحسين وضع المرأة الأفغانية. فهي، وإن لم تُنه العنف والإجحاف بحقها، أدت إلى الحد منهما. ونرحب أيضاً بإيلاء بعثة الأمم المتحدة الاهتمام اللازم لمسألة حالات الاحتجاز التعسفي، وإساءة

حضوره معنا اليوم، وعلى بيانه إلى مجلس الأمن هذا الصباح. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى العمل الجيد المتواصل الذي يقوم به مع فريقه في أفغانستان.

وتحافظ على التقدم في المجالات الرئيسية الأساسية لمستقبل أفضل، ومنها مستقبل الأطفال والشباب الأفغانين، والأمن، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والدبلوماسية الإقليمية وتقديم المعونة الإنسانية.

وإذ نقرب من نهاية عام ٢٠١١، فإن ممثلين من الحكومة الأفغانية والبلدان المجاورة لها، وجميع شركائها الدوليين، سيشاركون في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية والدولية، التي ستُتَوَجَّع بمؤتمر بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وهذه الاجتماعات ستُتيح لنا العمل معاً نحو تحقيق نتائج ملموسة لانتقال المسؤوليات عن الحكم والأمن إلى الحكومة الأفغانية. ومؤتمر بون الجديد سيُشكل فرصة أيضاً لتعزيز رؤيتنا المشتركة لأفغانستان أفضل حكماً وأكثر استقراراً، ولا تكون ملاذاً للإرهابيين ثانية أبداً.

والانتقال المستدام للمسؤوليات عن الحوكمة والأمن إلى الحكومة الأفغانية محوري لهذه الرؤية، وسيبقى في طبيعة جهودنا. ومع هذا الهدف في بالنا، نحتاج إلى التعويل بقوة على التقدم المُحرَز منذ عام ٢٠٠١، بغية مواصلة دعم الجهود الأفغانية نحو مصالحة سياسية، وتعاون إقليمي متزايد، ومؤسسات أفغانية قوية ومستقلة، قادرة على تقديم الخدمات الأساسية لشعب أفغانستان.

إن كندا، من خلال مشاركتها المتجددة في أفغانستان، تحافظ على هدفها الأساسي المتمثل في المساهمة في إعادة إعمار البلد، بصفته استكمالاً للأولويات التي حددتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، في سياق عملية كابل عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، نحن راضون بالعمل الذي أُنجزته اللجان الدائمة التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في الصيف، ونتطلع إلى اجتماع المجلس المقرر عقده في الشهر المقبل. والمشاركة الجديدة لكندا حتى عام ٢٠١٤، ستستفيد من خبراتنا واستثمارنا الهامة في أفغانستان حتى الآن،

وتحدد كندا التزامها للحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين بدعم عملية كابل، وتحقيق أهداف برامج الأولويات الوطنية في مجالات التعليم والصحة وحقوق الإنسان، وبخاصة للنساء والفتيات الأفغانيات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة الأفغانية بالتحديد. فهي في مقدمة الجهود الإنمائية لكندا في أفغانستان. وقد التزمت كندا بتوفير السلام والأمن للجميع، من خلال خطة عملها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالفرنسية)

إصلاحات موثوقة على أيدي الحكومة الأفغانية، التي ستعزز ثقة الماخذين والمستثمرين والشعب الأفغاني.

يسر كندا أن عملية نقل مسؤوليات الإدارة الحكومية والأمن بحري بالفعل في عدد من المقاطعات في أفغانستان. وبحسب التقييم المشترك للحكومة الأفغانية والبعثة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإن الدفعة الأولى من المقاطعات التي شملتها الدراسة تولت الآن بنجاح المسؤولية عن إدارتها الحكومية وعن أمنها.

ومع ذلك، فإن الاستقرار في أفغانستان لن يتحقق بالقوة العسكرية وحدها. إننا ندين بشدة اغتيال الرئيس السابق برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. يجب ألا يؤدي هذا العمل العنيف والجبان إلى إبطاء الجهود التي يبذلها الشعب من أجل تحقيق المصالحة. ويجب أن تتضمن جهود المصالحة السياسية التي يقودها الأفغان حواراً مع أصحاب المصلحة في المجتمع، بمن فيهم المرأة والأشخاص الضعفاء.

تدعم كندا الجهود التي تبذلها أفغانستان حالياً لإقامة حوار مع الذين يبنذون العنف، ويحترمون الدستور، ولا صلات لهم مع تنظيم القاعدة أو غيره من الجماعات الإرهابية.

(تكلم بالإنكليزية)

تستطيع أفغانستان كذلك أن تواصل تقدمها نحو الديمقراطية الشفافة التي تستمع لصوت الشعب بالاعتماد على الدروس المستفادة. في هذا الصدد، أحطنا علماً بالجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الأفغانية وجميع أعضاء البرلمان لحل مأزق الانتخابات البرلمانية، ونأمل أن تسمح هذه التطورات الأخيرة للبرلمان أن يضطلع بدوره بشكل كامل في النهاية في حوكمة الدولة الأفغانية. ونحث الحكومة والبرلمان وجميع أصحاب في أفغانستان على مواصلة الجهود الرامية

إن الحوادث العنيفة التي وقعت خلال الصيف، بما فيها عدد من الاغتيالات السياسية والاعتداءات على أهداف مدنية، فضلاً عن الهجمات الأخيرة على القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والسفارة الأمريكية والأمن الأفغاني في كابول، تُذكرنا بأهمية مواصلة جهودنا الدؤوبة لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان. ولتلك الغاية، من الأساسي زيادة قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية، التي ستتولى المسؤولية عن الأمن في أفغانستان عام ٢٠١٤.

وقريباً، ستكون القوات الأفغانية قد وصلت إلى العدد المطلوب من الأفراد في إطار أهداف بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. لذا، فإن التطوير المتواصل للمهارات الفنية والقدرات المؤسسية سيكون في مقدمة البعثة المستمرة حتى عام ٢٠١٤. وبالمساهمة في جهود بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، ستسهم كندا في تنفيذ قوة أمنية بالانضباط والمهنية والكفاءة اللازمة لضمان استقرار البلد، وتعزيز السلام والتنمية الاقتصادية للسكان.

وعلاوة على ذلك، إن مصداقية الشرطة الوطنية الأفغانية ومهنتها أساسيتان لاستقرار البلد، ولشعور المواطنين والمجتمعات بالأمن، وترسيخ سيادة القانون في أفغانستان واحترام حقوق الإنسان. لذا، ستدعم كندا تدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية، بتوفير ما يصل إلى ٩٥٠ مدرباً وموظف دعم لبعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، في السنوات الثلاث المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر ٤٥ ضابط شرطة، سيساهمون في تدريب أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية على الإسهام في تحقيق هذه الأهداف نفسها. ومن الأساسي أن يركز دعم كندا والمجتمع الدولي للانتقال الأفغاني على تنفيذ

مشاركة قوية في أفغانستان احتراماً لتلك التضحيات واحتراماً لتضحيات الشعب الأفغاني، الذي كافح من أجل إحلال السلام في البلد سعياً لكفالة استدامة التقدم المحرز حتى الآن. يمكنني أن أؤكد للمجلس أن كندا لن تتخلى عن جهودها في العمل مع أفغانستان حتى تصبح بلداً مسالماً وآمناً ومستقراً لا يعود أبداً ملاذاً للإرهابيين.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بأن أبدأ بتوجيه تحية حارة لمعالى الوزير رسول وللممثل الخاص ستافان دي ميستورا. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/590) والممثل الخاص على إحاطته الإعلامية.

قبل أن أسترسل، أود أن أعرب مرة أخرى عن حزننا وغضبنا لاغتيال السيد برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، ورئيس أفغانستان السابق. إننا ندين بشدة هذا الهجوم البشع، ونتقدم بعميق تعاطفنا وخالص تعازينا إلى أسرته وكذلك إلى الشعب والحكومة الأفغانيين. ونتمنى كذلك عاجل الشفاء للسيد محمد معصوم ستانيكازي، الرئيس التنفيذي لبرنامج السلام وإعادة الدمج في أفغانستان.

من واجب أفغانستان ومن واجبنا جميعاً أن نكفل ألا يذهب موت السيد رباني سدىً. هذه الهجمات وأمثالها لن تثنى الأفغان والمجتمع الدولي عن السعي إلى جعل أفغانستان بلداً مسالماً وآمناً وديمقراطياً، وليس بمقدورها ذلك. إن الأمر سيستغرق وقتاً بالتأكيد ويحتاج إلى جهود مخصصة، لكن من الضروري إحراز تقدم ذي مصداقية نحو إعادة الإدماج والمصالحة. وهكذا فإننا سنظل نحث شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين على مواصلة توفير الدعم اللازم لهذه الجهود، على النحو الذي تطلبه أفغانستان.

لتعزيز الإصلاحات الانتخابية المطلوبة لزيادة تطوير الديمقراطية في أفغانستان. يجب أن يكون إنشاء مؤسسات قوية وشفافة وديمقراطية هو الأساس لإعادة بناء حكومة أفغانية قوية ترغب في خدمة جميع مواطنيها.

تعتقد كندا أيضاً أن آفاق الاستقرار والازدهار في أفغانستان لا يمكن تصورها إلا في سياق المزيد من التعاون والتكامل والإقليميين. وفي هذا الصدد، ترحب كندا بمبادرة طريق الحرير الجديد. نحن سعداء بإمكانية المساعدة في زيادة تطوير هذا المشروع، الذي سيكون عنصراً مهماً من عناصر مؤتمر بون، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين الآخرين. علاوة على ذلك، ستواصل الحكومة الكندية جهودها الرامية لتعزيز الحوار اقتراح تدابير لتحسين التعاون بين البلدان في المنطقة، بخاصة أفغانستان وباكستان.

منذ عام ٢٠٠١، أحرز تقدم ملموس في مجال إرساء آليات التعاون والتخطيط الإقليمية والتنسيق فيما بينها. وستواصل كندا السعي للاستفادة القصوى من هذه المكاسب في وضع استراتيجية مشاركة إقليمية مستدامة، بوسائل أبرزها دعم الأساليب الفعالة في إدارة الحدود بين أفغانستان وباكستان بهدف تعزيز التجارة المشروعة. وتمثل الدبلوماسية الإقليمية إحدى أولوياتنا الرئيسية للمشاركة في الفترة من الآن حتى عام ٢٠١٤.

وفي الختام أشير إلى أن أفغانستان وشركاءها قد سعيًا خلال السنوات العشر الماضية من أجل إنشاء دولة أفغانية أكثر ديمقراطية وأكثر مسؤولية عن أمنها وعن إدارتها الحكومية. ومنذ سقوط حكم طالبان عام ٢٠٠١، قُتل من الكنديين ١٥٧ من أعضاء القوات المسلحة الكندية، بالإضافة إلى دبلوماسي، وصحفي، وثلاثة من عمال المساعدات الإنسانية. ويتعين علينا الآن أن نحافظ على

قبل انعقاد مؤتمر بون، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سنعقد مؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان، تحت عنوان "الأمن والتعاون في وسط آسيا". ونأمل أن يشكل هذا الاجتماع حدثاً تاريخياً فيما يتعلق بفتح آفاق التقدم للتعاون الأمني الإقليمي.

تمر أفغانستان اليوم بمنعطف خطير. وهي لا تزال تواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية وإمائية كبيرة، تتجاوز حدودها. لا يمكن التصدي لتلك التحديات بدون دعم بناء من جيران أفغانستان وشركائها الإقليميين. وتكون جهود مواجهة هذه التحديات أكثر ما تكون فعالية حينما تكون مملوكة وموجهة إقليمياً وتجري متابعتها بطريقة شفافة وبناءة. وفي ذلك الصدد، سيكون المؤتمر بصورة أساسية حدثاً يقوده الأفغان بأنفسهم وتتولى تركيا تيسيره، لكن سيكون من الضروري أن يبدي جميع المشاركين قدراً كاملاً من الملكية والقيادة والبصيرة. لذلك، من المشجع جداً أن جميع المشاركين أخبرونا بأنهم على استعداد لإبداء المستوى الضروري من الالتزام.

هناك حتى الآن عدد من المبادرات الهادفة لتحسين الروابط بين بلدان المنطقة. وجميع هذه المبادرات ذات صلة بجهودنا المشتركة. وما نحاول عمله في اسطنبول ليس تكرر تلك المبادرات، بل الاستفادة من جوانبها الأكثر إيجابية ومحاولة البناء فوقها من أجل تحقيق بعض التكامل والقيمة المضافة. إن ما نأمل تحقيقه هو وضع مبادرة إقليمية للأمن والتعاون، بهدف بناء مزيد من الثقة في الميادين السياسية والأمنية والعسكرية، وتعزيز التعاون في الميادين الاقتصادية، والتجارية، والبيئية، والثقافية، والطاقوية، ومكافحة المخدرات.

وكما الحال دائماً، نتطلع إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. ولقد بدأنا فعلاً بالأعمال التحضيرية، ونحن نعمل

بالإضافة إلى اغتيال السيد رباني، شهدنا أيضاً مؤخراً سلسلة من الهجمات قادها متمرّدون ضد أهداف مهمة أفغانية ودولية، كما عدّد ذلك تقرير الأمين العام. تظهر هذه الهجمات أن الحالة الأمنية لا تزال هشّة. كما تشير إلى أن التطورات الأخيرة، سواء في أفغانستان أو في المنطقة، من شأنها أن تزيد ما تواجهه العملية الانتقالية التي بدأت مؤخراً من مخاطر وتحديات. من شأن المعالجة الحسنة لهذه التحديات أن تمكننا من تحديد المشكلات بصورة صحيحة وإيجاد الحلول اللازمة لها. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن استجابة الجيش والشرطة الأفغانيين للهجمات كانت فعالة بصورة عامة. ونعتبر هذا مؤشراً مهماً لحقيقة أن التدريب المقدم لقوات الأمن الوطنية الأفغانية قد بدأ يؤتي أكله. وينبغي أن نواصل جهودنا في هذا المجال بلا هوادة.

هدفنا المشترك في أفغانستان هو أن نكفل توفير الوسائل والقدرات التي تتيح للأفغان أن يتحملوا المسؤولية عن مستقبلهم في دولة أفغانية كاملة السيادة بحق. لجيران أفغانستان وشركائها إسهامات مهمة ليقدموها، وينبغي أن يواصلوا جهودهم المتعددة الأبعاد في سبيل توطيد المؤسسات السيادية في أفغانستان.

هناك حدثان مهمان يتعلّقان بأفغانستان من المقرر حدوثهما في وقت لاحق هذا العام سوف يتيحان الفرصة لتحقيق هذه الأهداف. في كانون الأول/ديسمبر سنجتمع في بون، بدعوة كريمة من الحكومة الألمانية، لمناقشة وتحديد المشاركة طويلة الأجل للمجتمع الدولي في أفغانستان. لقد حددنا عام ٢٠١٤ موعداً لنقل المسؤوليات الأمنية إلى أفغانستان. لكن، كما قلنا في مرات عديدة، ليس هذا تاريخاً للخروج وإنهاء التزمنا تجاه أفغانستان. بعد عام ٢٠١٤، سيواصل المجتمع الدولي الانخراط بصورة شاملة، وإن يكن ذلك بطريقة مغايرة.

الانتقالية عام ٢٠١٤، سوف نواصل توفير المساعدة المدنية، والإغاثية، والتدريب، وغير ذلك من التعاون في مجال الدفاع.

ومنذ مناقشة المجلس الأخيرة بشأن أفغانستان في آذار/مارس (انظر S/PV.6497)، شهدنا بعض التطورات الأمنية المقلقة، لا سيما تزايد زخم حملة التهريب والاختيالات المستهدفة. وعلى الرغم من هذه الشواغل الخطيرة، يتمثل تقييمنا الخاص في أن المسار الأساسي على جبهة الأمن يمضي في الاتجاه الصحيح، ولهذا نعتقد أن المتمردين يلوذون إلى هذا النوع من الهجمات المأساوية التي نراها.

ولقد شهدنا بداية ناجحة لعملية الانتقال الأمني التي أعلنتها الرئيس كرزاي في تموز/يوليه بشأن المجموعة الأولى من الولايات والمقاطعات. فالقوات الأفغانية تقوم بعمل جيد وبفعالية على نحو متزايد. ونحن معجبون بذلك.

إن حملة الإرهاب الحالية مثيرة جداً للقلق، ولكن يجب علينا ألا نسمح لها بعرقلة العملية الانتقالية. إننا ندين قتل الرئيس الأفغاني السابق ورئيس المجلس الأعلى للسلام، السيد برهان الدين رباني، بشكل مروّع. ونتقدم بأعمق تعازينا إلى أفغانستان شعباً وحكومة لفقده. لكن العملية التي كان يقوم بها يجب أن تستمر. ونؤكد مجدداً دعمنا لحكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى النهوض بعملية السلام والمصالحة الشاملة، فضلاً عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع الأفغاني بنجاح.

ومن المشجع الاستماع إلى بيان الرئيس كرزاي ومفاده أن أفغانستان شعباً وحكومة ما زالت على ثباتها. ومن الضروري أن يقف المجتمع الدولي بصراحة إلى جانب حكومة وشعب أفغانستان في هذا الوقت.

والواضح أن الانتقال بصورة مستدامة إلى القيادة الأمنية الأفغانية يعتمد على التحسن المستمر في الحكم والتنمية. وفي أوروغواي، حيث يقود أسترالي فريق إعادة

عن قرب مع أفغانستان والأمم المتحدة وجميع البلدان والمنظمات الأخرى ذات الصلة. وفيما نتكلم الآن، يسافر ممثلونا إلى أوصلو لحضور اجتماع تحضيرى يوم غد، يتبعه اجتماع آخر في كابول بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال بلدي ثابتاً في التزامه بأفغانستان ودعمه لها. وفي هذا السياق، سوف نبذل قصارى جهدها حتى يسفر المؤتمر عن نتائج ملموسة تظهر أهداف أفغانستان ورؤياها.

أخيراً ولكن بالتأكيد ليس آخراً، أود أن أشيد مرة أخرى بالعمل المتفاني والرائع الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للوفاء بولايتها في مواجهة تهديدات حقيقية وخطيرة جداً في أفغانستان. ونحن ممتنون بصفة خاصة للقيادة الفعالة التي يبديها الممثل الخاص ستافان دي ميستورا. وإننا ممتنون له أيضاً لما يقدمه من إسهامات قيمة. إن العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مهم الآن، وسيبقى مهماً فيما بعد. لذلك، تحظى بعثة الأمم المتحدة بدعمنا الكامل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. وأود أيضاً أن أشكر وزير الخارجية رسول والممثل الخاص دي ميستورا على حضور وقيادة كليهما. إن أستراليا ما زالت تؤيد بقوة عمل الأمم المتحدة في أفغانستان، وتؤكد من جديد التزامها بالجهود الدولية لدعم أفغانستان.

إن العملية الانتقالية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ تقتضي المشاركة الحقيقية من المجتمع العالمي لأمد طويل. وكما قال رئيس وزرائنا في عدد من المناسبات، سنظل نشرك في أفغانستان طوال هذا العقد على الأقل. ونرى استمراراً لذلك فيما بعد. وفي أعقاب اختتام المرحلة

ودور وكالات الأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الإنمائية والإنسانية يصبح بوضوح أكثر بروزاً مع تقدم العملية الانتقالية. وتؤيد أستراليا جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين الاتساق في مجال المعونة، والتشجيع على الالتزام لأجل أطول بالتنمية. ونحن أنفسنا ملتزمون بالعمل الوثيق مع الجهات المانحة والحكومة الأفغانية. وذلك يشمل دعم القدرة الإنتاجية في قطاعي التعدين والزراعة، التي نعتقد أنها ستصبح أساساً راسخاً لمعظم اقتصاد أفغانستان في المستقبل القريب.

إن مساعداتنا الإنمائية زادت بنسبة ٣٥ في المائة العام الماضي. وأفغانستان هي الآن رابع أكبر متلقٍ للمعونة الأسترالية. وإجمالي ميزانيتنا المخصصة للمساعدات سيرتفع إلى ١٠ بلايين دولار في السنتين المقبلتين. وهذا الدعم لأفغانستان سوف يستمر.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أتوقف لحظة لتذكرك أولئك المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. ومثلما يذكر تقرير الأمين العام (S/2011/590)، شهدنا زيادة في وفيات وإصابات المدنيين، سببها إلى حد كبير استمرار استخدام الأجهزة التفجيرية الارتجالية والهجمات الانتحارية. وتحت أستراليا جميع الأطراف المعنية بالصراع المسلح في أفغانستان على تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين الأفغان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للقيادة القوية التي يبديها الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ستافان دي ميستورا، ولتفاني وتضحية موظفي بعثة الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان. ونؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى كفالة أن يحظى أولئك الذين يعملون من أجل دعم مستقبل أفغانستان بالأمن اللازم لإتمام مهامهم الصعبة ولكن التي لا غنى عنها. وسوف نواصل العمل مع الأمين العام والجمعية

إعمار الولاية، وحيث يتركز وجود قوات الأمن الأسترالية، نشهد إحراز تقدم؛ لكن هذا التقدم هش. ويتعين أن نظل جديين تجاه حماية المكاسب التي حققناها. والأهم من ذلك أننا نحتاج إلى التركيز بقدر أكبر على بناء قدرات المؤسسات الأفغانية في أروزجان بغية أن تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة وثابتة على أرض الواقع.

وكان من دواعي سرورنا المشاركة في الاجتماع الوزاري المعني بأفغانستان، الذي عقد هنا في نيويورك بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر، وصدرت عنه رسالة دعم واضحة لمفهوم طريق الحرير الجديد. والرؤية الكامنة وراء هذا المفهوم ستكون عنصراً حاسماً في إنجاز العملية الانتقالية الأمنية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية الإقليمية التي تدعم الأمن على المدى الطويل. وهناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به بغية تجسيد تلك الرؤية تجسيدا حقيقياً، لكن علينا أن نبذل الجهود من أجل ذلك. ومن المشجع ملاحظة أن بعض مشاريع البنية التحتية في إطار المبادرة قد بدأ تنفيذها بالفعل. وهذا العمل ضروري تماماً لإنشاء شبكة قوية للتجارة والروابط الاقتصادية عبر المنطقة، وتوفير رؤية طويلة الأجل للشعب الأفغاني لتحقيق الرخاء الاقتصادي.

والمشاركة البناءة من جيران أفغانستان أمر حاسم لمستقبل أفغانستان الآمنة والمزدهرة، وأيضاً لمنطقة آسيا الوسطى نفسها. وترحب أستراليا بمؤتمر اسطنبول الذي ستستضيفه القيادة البناءة جداً في تركيا وتدعمه بعثة الأمم المتحدة. إن نجاح الاجتماع في اسطنبول سيوفر دعماً هاماً وضرورياً لاجتماع بون الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. ففي بون، سيحتاج المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان إلى إظهار نهج قوي ومنسق لبناء أفغانستان المستقرة والأمنة والمزدهرة. ويلزم المزيد من العمل خلال الشهور المقبلة لكفالة أن نستطيع تحقيق ذلك.

العملية الانتقالية والأمن المستدام مرتبطان مع العملية السياسية. وإن خسارة السيد رباني تبرز بدرجة أكبر أهمية مواصلة المسيرة التي قادها على طريق المصالحة والاندماج. ومن الأهمية بمكان في ضوء هذه المسألة أن يقف جميع قادة أفغانستان متضامنين في صف واحد وأن يقدموا البرهان على عزمهم على العمل من أجل السلام والمصالحة والوحدة الوطنية. لقد حان الوقت الآن ليساهم الشركاء الدوليون في الدفع بالعملية السياسية قدماً. وقد عقدت اليابان عزمها على مواصلة تقديم مساهمتنا في تحقيق تقدم لا رجعة فيه في برنامج الاندماج الذي يقوده الأفغان.

إن الفريق العامل المعني بالاندماج التابع لفريق الاتصال الدولي اجتمع هنا في الأسبوع الماضي، برئاسة السفير تين ومشاركة المملكة المتحدة واليابان في الرئاسة. وقد أعاد الفريق تأكيد التزامه ببرامج الحكومة الأفغانية لإدماج جميع المتمردين الذين يمكن التحقق من استعدادهم لنبد العنف والإرهاب ومن احترامهم للدستور الأفغاني، ونوه بالحاجة إلى تقديم الدعم لأسرهم من أجل تيسير ذلك.

ولكفالة الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان قمنا بتسريع التعاون الإقليمي فيما بين جيرانها. وستؤدي اليابان دوراً حثيثاً في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي لتمهيد الطريق أما تكامل اقتصاد أفغانستان مع الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد العالمي.

وتقدر اليابان مبادرة ألمانيا وأفغانستان والولايات المتحدة بالمشاركة في ترؤس الاجتماع الوزاري المعني بطريق الحرير الجديد الذي انعقد في الأسبوع الماضي. ونؤيد المفهوم الأساسي لطريق الحرير الجديد. وتولي اليابان الأهمية للنقاط الثلاث التالية للارتقاء بالتعاون الاقتصادي الإقليمي: الأولى، هي التشديد على الطريق الجنوبي، الذي يربط أفغانستان بالبحر الهندي؛ والثانية، النهوض بتنمية البنية التحتية للنقل،

العامية، من خلال اللجنة الخامسة، لكفالة توفير الأموال اللازمة لذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، على حضوره هنا اليوم، وعلى بيانه. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفعمة جداً بالمعلومات. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان اليابان لجميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذين أظهروا التزامهم العميق بهذه البعثة الصعبة جداً.

في البداية، أود أن أشرك زملائي والمتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازي الصادقة برحيل السيد برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام. وتعرب اليابان عن إدانتها القوية لأعمال الإرهاب الشنيعة هذه.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال محفوفة بالخطر نظراً لما نشهده من حوادث مختلفة. ووقعت اغتيالات استهدفت بالتحديد مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، وشنت أيضاً هجمات انتحارية، حسبما هو موصوف في التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/590). وإن الأمن يظل أولوية يجب علينا أن نتعامل معها.

ومما يتسم بالأهمية أن عملية نقل المسؤولية الأمنية قد بدأت رسمياً في تموز/يوليه. وما لا غنى عنه للسلام والأمن في أفغانستان، مثلما ذكرت في مناسبات سابقة، هو أن تسير العملية الانتقالية بسلاسة أثناء التخفيض التدريجي لقوات الولايات المتحدة والقوات الدولية الأخرى، بما في ذلك تعزيز قدرة القوات الأمنية الوطنية الأفغانية. وأثناء هذه الفترة تواصل اليابان الاضطلاع بدورها في سبيل تحقيق تلك الأهداف من خلال مساعدة الشرطة الوطنية الأفغانية.

وتواصل قيرغيزستان تمسكها بوجهة النظر الثابتة بأن الحلول الدائمة للمشاكل المستمرة في أفغانستان والتصدي بفعالية لتحديات العملية الانتقالية تتطلب نهجا شاملا مدروسا. وهذا النهج يجب أن يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية، ويستدعي اتخاذ إجراءات جماعية من جميع أصحاب المصلحة تحتل فيها الأمم المتحدة مركز الصدارة.

ويشكل الاتجار بالمخدرات المحظورة والجريمة المنظمة حاجزين خطيرين يعترضان طريق التنمية، لا لأفغانستان وحدها وإنما لمنطقة آسيا الوسطى برمتها. ولذلك تنظر قيرغيزستان إلى المشكلة الأفغانية من منظور إقليمي، وإننا نرحب بمشاركة البلد في المشاريع الإقليمية. وفي ظل حقائق الأمر الواقع الجديدة تقترح قيرغيزستان على المجتمع الدولي أن يزيد من اهتمامه بأفغانستان، لا سيما بتعزيز الأمن على الحدود، والمساعدة في التصدي للاتجار بالمخدرات المحظورة، وتدريب الأفراد، والأخذ بنهج أوسع تجاه دراسة وطأة نمو الإرهاب والجماعات المتطرفة.

ونعتقد أن أي قرار بسحب قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان ينبغي ألا يتخذ إلا بعد شيوع حالة من الاستقرار هناك بطريقة ملموسة. وإن المهام الأساسية لتدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية وتعزيز قدراتها يجب أن تعالج أيضا لكفالة أن يتمكن من تسلم المهام التي تكفل أمن البلد.

وتجذب قيرغيزستان التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى، وتنادي بتشديد الإجراءات الجماعية في هذا المجال. وينبغي الاستفادة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى كعنصر مهم في تعزيز الأمن الإقليمي. وقد كانت إحدى المحصلات الأساسية لأنشطته تصميم خطة عمل لتنفيذ

بما يساهم في نمو الزراعة، التي تستوعب ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان في سن العمل؛ والثالثة هي المساعدة في إحكام السيطرة على الحدود والإجراءات الجمركية.

وتؤمن اليابان بوجود التزام ثابت على عاتق المجتمع الدولي تجاه تعمير أفغانستان. ونتوقع رؤية مزيد من التقدم في مؤتمر اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر وفي مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر. وعلى الجانب الأفغاني، يحتاج البلد إلى تعزيز قدرته على بلوغ مرحلة التملك الأفغاني الحقيقي وتحقيق القيادة الأفغانية الفعلية.

اسمحو لي بأن أشير إلى خطاب رئيس وزراء اليابان، السيد يوشيهيكو نودا، أمام الجمعية العامة، حيث قال: "من أجل الحيلولة دون تحول أفغانستان مرة أخرى إلى مرتع لنمو الإرهاب، سنواصل العمل على معالجة المشكلة بعزيمة قوية". (A/66/PV.19)

نود أن نعرب عن تقديرنا المخلص للممثل الخاص للأمين العام، السيد دي مستورا، على تفانيه، ونكرر مرة أخرى التزامنا بمساندة الجهود المتفانية التي لا تكل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس: والآن أعطي الكلمة لممثل قيرغيزستان.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية):

اسمحو لي، بادئ ذي بدء، بأن أشكر ستافان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد زلماي رسول، وزير خارجية الأمة الصديقة، أفغانستان، على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الحالة في أفغانستان.

قيرغيزستان لها مصلحة في شيوع السلام والاستقرار في أفغانستان. ونرحب بجهود حكومة أفغانستان في السعي إلى تطبيق الإصلاحات الديمقراطية وتنفيذ خطة إنمائية وطنية للبلد. ونؤمن بأن النهوض الفعلي بعملية كابل مهم.

على وجه الخصوص، شرعنا، في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مشروع لتدريب مسؤولي الجمارك الأفغان في مركز تدريب الجمارك التابع لإدارة الجمارك في الجمهورية القيرغيزية. ونؤمن بأنه من الهام أن نوسع مشاركتنا في هذا المجال. ونأمل أن يضع المؤتمران المخطط لهما بشأن أفغانستان المقرر عقدهما في اسطنبول وبون برنامجا حقيقيا لبناء الدولة من أجل أفغانستان القوية والآمنة والسلمية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أهنئ الرئيس وفريقه على قيادتهما القديرة لعمل المجلس في شهر أيلول/سبتمبر وعلى عقد مناقشة اليوم.

وأود أيضا أن أحيي وأرحب في مجلس الأمن بمعمالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، الذي انضم إلينا اليوم. وأود أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ستافان دي ميستورا والعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادته القديرة.

غير أنني قبل أن أنتقل إلى صلب الموضوع، أود أن أتكلم وأرثي تلك الشخصية العظيمة الأستاذ برهان الدين رباني، الذي استشهد للأسف في وقت عندما كان العالم في أمس الحاجة إليه. وبالنسبة للحاضرين منا هنا اليوم الذين لا يدركون إسهاماته وذكاءه وقدراته وجهوده الكبيرة، إنه كان شخصا لم يجمع الأفغان فحسب، بل أيضا حكومة وشعب باكستان مع شعب وحكومة أفغانستان. ولست متأكدا أن هناك من يستطيع أن يحل مكانه، وأود أن أقول إننا نقف إلى جانب شعب أفغانستان ليس في ساعة الضراء هذه فحسب بل أيضا في هذه المحنة الكبيرة. لقد استشهد على أيدي أعداء السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان.

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى، المقرر أن تعتمد قبل نهاية هذا العام.

إننا واثقون بأن استعادة السلام وتعزيز سلطة الحكومة في أفغانستان يعتمدان لا على استخدام القوة فقط وإنما أيضا، وإلى حد كبير، على سرعة خطانا في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأساليب التي نتخذها في مواجهتها. وإننا ندعو بلدان المنطقة والمجتمع الدولي إلى العمل في إطار الأمم المتحدة على تعديل برنامج التعافي الاقتصادي الطويل الأمد لأفغانستان حتى يشمل تنفيذه جميع البلدان المجاورة والمتاخمة.

والتعاون من خلال مبادرة طريق الحرير الجديد جوهرى لبلدان آسيا الوسطى. وتعزم قيرغيزستان أن تشارك بهمة في المبادرة وفي أنشطة أفرقة الاتصال المختلفة المعنية بأفغانستان فيما يتصل بالتعافي والتنمية. ونؤمن بأنه يمكن تغيير هذه الحالة تغييرا أساسيا بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الرئيسية في أفغانستان. وأحد هذه المجالات الاستراتيجية هو تنفيذ مشروع وسط آسيا وجنوب آسيا الإقليمي لتجارة الكهرباء CASA-1000، الذي ينقل الكهرباء من قيرغيزستان وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان. وفي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقدت قيرغيزستان اجتماعا للمجلس المشترك بين الحكومات لمشروع CASA-1000 حيث كانت هناك مذكرة للتفاهم المشترك بشأن مشروع نقل الكهرباء وزيادة تطوير سوق الكهرباء الإقليمي لمنطقة وسط وجنوب آسيا. وتشارك قيرغيزستان أيضا في تنفيذ مشروع السكة الحديدية الدولية بين الصين وقيرغيزستان وطاجيكستان وإيران والذي سيسهم بكل وضوح في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان والمنطقة عموما.

وتشارك قيرغيزستان في الجهود الدولية لتحسين الحالة في أفغانستان على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

والجانب الآخر الهام من هذا أنه بعد هذا الحادث المروع - قال الرئيس كرزاي الموقر نفسه أن السيد ستانكازي هو أول من نبهه في بادئ الأمر إلى أن رسولا قد وصل إلى كابول يحمل رسالة هامة من طالبان - ومما هو غاية في الطرافة أن المتحدث باسم طالبان السيد ذبيح الله مجاهد أعلن المسؤولية عن الهجوم في مقابلة مع رويترز. لكن ومع تزايد استنكار العالم، كتب المتحدث نفسه فيما بعد بياناً وأرسله إلى راديو "أفغانستان الحرة" يقول فيه إن الجماعة لا تعرف شيئاً عن الحادث، مما يعني أن الأمر الذي كان مدروساً جيداً.

والأدهى من ذلك، وهذا مثير جداً إذ يذكرني بالجزء الأخير من فيلم كازابلانكا. لقد قتل اللواء ستراسر رمياً بالرصاص: فلنعتقل المشتبه بهم المعتادين. والآن، وفي اليوم التالي، أخبر حاكم ولاية بلخ، السيد عطا محمد نور، راديو "أفغانستان الحرة" أن دوائر الاستخبارات المشتركة الباكستانية كانت تدعمهم. وأستغرب من أين حصل على ذلك في بلخ. على أية حال، يؤسفني أن أقول إن بعض الناس يرى ذلك على جانب كبير من المصادقية. ثم قال المتحدث باسم استخبارات المديرية الوطنية للأمن، شفيق الله طاهري، إنه من الممكن أن مجلس الشورى في كويتا شارك في ذلك. وكان هذا خدعة جديدة. فمجلس الشورى في كويتا هو مجلس قيادة حركة البان الأفغانية التي يعتقد أن مقرها في باكستان، الأمر الذي أجده محيراً؛ كيف يتحول كل هذا إلى قالب بمنتهى السهولة.

والآن فإن ذلك يتغير مرة أخرى. يقول نفس الشخص إن تحقيقاتنا مستمرة، رغم توجيه هذه الاتهامات الجسيمة. وحسب معرفتنا، فإنه شخص يدعى حميد الله أحنود، جاء ليتحدث مع مجلس السلام، بدعوى، وأؤكد على هذا، أنه يمثل مجلس الشورى في كويتا. وذلك يعني - استنتاج - أن مجلس الشورى في كويتا ضالع في الهجوم.

لا يمكن هزم هذه القوى إلا بمزيد من العزم على تحقيق المصالحة وإعادة الإدماج. لقد كان تحقيق المصالحة في أفغانستان أحلمه حتى آخر لحظة من حياته الفدّة. وفي الحقيقة، لقد عاد مسرعاً من طهران إلى أفغانستان ليلقى هذه النهاية غير اللائقة. لقد كان شخصاً لديه حلم وكان يعرف أن الحل الطويل الأجل للتحديات الأمنية يكمن في المصالحة وإعادة الإدماج على نحو فعال. وأشعر أنه من الأهمية بمكان أن نوجه انتباه هذا التجمع من الشخصيات في مجلس الأمن إلى بعض جوانب ذلك.

وأقرأ الآن أجزاء من مقال كتبه بشير أحمد جواخ من جريدة "آسيا تايمز"، وأسهم فيه فرود بيزهان من راديو "أفغانستان الحرة" ومراسلته زارغونا مانغال. لقد دعي السيد رباني إلى بيته ليستقبل رجلاً يحمل "رسالة خاصة" من قائد حركة طالبان الأفغانية الملا عمر. و يجب ألا يكون هناك أدنى شك في تلك الحقيقة. لقد قال شاهد عيان من مديرية الأمن الوطني الأفغاني الذي شهد هذا العمل الشنيع إن رحمة الله وحيديار، عضو المجلس الأعلى للسلام ونائب وزير في نظام طالبان السابق، كان هو الذي أحضر منفذ الهجوم للاجتماع مع رباني ومع أحد كبار مستشاري الرئيس، محمد معصوم ستانكازي، الذي أصيب أيضاً بإصابة خطيرة في هجوم ذلك اليوم.

من هو رحمة الله وحيديار؟ لقد رفعت وثيقة أصدرها مجلس الأمن اسمه من قائمة الجزاءات، في وقت كنت جالساً فيه هنا وقلت أمام المجلس والسيد دي ميستورا، "إننا نرفع من القائمة عدداً كبيراً من الناس. وآمل أننا نعرف ما الذي نقوم به". وللأسف، يبدو أن الأمر لم يكن بالضرورة كذلك. لقد رفع اسمه من القائمة - عن طريق رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١).

ثانيا، نقدم التعاون في مجالي الأمن والاستخبارات عبر الحدود ونطلبه بصورة محددة. ويجري ذلك تحت رعاية اللجنة الثلاثية، التي تضم أيضا الولايات المتحدة الأمريكية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. لقد اجتمعت اللجنة الثلاثية، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣ في إسلام آباد، ٣٥ مرة ولا تزال منبرا حيويا في التماس وضوح العمليات والتنسيق في الميدان.

ثالثا، من حيث التعاون المتعدد الأطراف، نشترك في عدد من المبادرات الإقليمية الهامة في أفغانستان، مع بلدان صديقة أخرى مثل إيران وطاجيكستان وتركيا والاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية وحتى قيرغيزستان. وإلى جانب الترابط الإقليمي من أجل التعاون الاقتصادي، فإن الأمن موضوع مشترك لهذه المبادرات. إن تبادل الآراء الذي يجري على أعلى المستويات السياسية موثوق ومفيد.

واحتراما لهذه التفاعلات الملموسة والشاملة، فإننا نميل إلى تفادي لعبة إلقاء اللوم، حتى عندما يعبر متشددون الحدود من الجانب الآخر ويهاجمون قواتنا والمدنيين الأبرياء. وكما قال وزير خارجيتنا في المناقشة العامة للجمعية العامة يوم الثلاثاء، لا بد من أن نعمل معا على نحو وثيق وكشركاء مسؤولين بطريقة تعاونية، وألا نتسرع في إصدار الأحكام أو التشكيك في نوايا الآخر.

لقد أشار تقرير الأمين العام محقا إلى أن التنمية والحوكمة وسيادة القانون عناصر حاسمة الأهمية لعمليات انتقال لا رجعة فيها حسب ما توخى في مؤتمر كابول. وشدد الأمين العام على ضرورة استقطاب الاهتمام السياسي والمالي الحالي بالانتقال لوضع أفغانستان على مسار التنمية المستدامة. وشدد أيضا على قيمة الدعم الدولي الطويل الأمد واستثمارات القطاع الخاص في تيسير عملية الانتقال.

ليس لدى أي وقت لمجلس الشورى في كويتنا أو أي شخص آخر يدعو إلى العنف. لكنني لا أدري السبب في التحرك بطريقة ما نحو باكستان في مسائل أصبحت بشكل طبيعي عدائية بالنسبة لبلدي. واقتبس الآن ما قلته إلى المجلس نفسه مرارا وتكرارا: "إن تجمع المعارضة الذي يرأسه زعيم المعارضة عبد الله عبد الله عارض بقوة فكرة التفاوض مع الطالبان ووصف الجماعة بأتهما غير جديرة بالمشاركة في الحكومة".

تلك مسائل أثارها راديو "كابول الحرة" والسيد غوخ في صحيفة "آسيا تايمز". رأيت أن من المناسب أن أقرأها أمام المجلس.

يجب ألا تترك وفاة السيد رباني المفاجئة فراغا. ونأمل أن يحترم مجلس الأمن إرثه. نحن نحترم تصميم الحكومة الأفغانية وشعبها من أجل عملية مصالحة قابلة للاستمرار وتركز على النتائج. إن أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها هي التي يمكن فحسب أن تكفل الأمن لشعبها وأصولها وزائريها. ولن يستقر بلدي، باكستان، ويواجه تهديدات أمنية أقل من التي يواجهها اليوم، إلا إذا استقر الأفغان.

لقد أكد تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2011/590) محقا على أهمية الحوار البناء والمصالحة مع تجنب سياسات انعدام الثقة أو الترويع أو الخوف أو الانتقام. ونحن نتفق مع هذه الملاحظة. ذلك أن المصالحة في ظل التهديد بالإكراه أو الثأر ستكون أدنى من ذلك في أحسن الأحوال.

تعمل باكستان من أجل أمن واستقرار أفغانستان في ثلاثة مجالات مختلفة. أولا، لقد حافظنا على وجود نشط لقواتنا على طول الحدود الدولية. ويجدون الأمل في أن يكون هذا يجري على الجانب الآخر أيضا. إن إجمالي عدد قواتنا شبه العسكرية المنتشرة في المناطق الحدودية يتجاوز بكثير مجموع القوات الدولية في كل أفغانستان.

اسمحو لي، في البداية، أن أؤكد من جديد على مدى الأهمية التي نعلقها على جهود الأمم المتحدة في أفغانستان، خاصة تلك التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. سيظل عمل الأمم المتحدة حيويًا لمصير أفغانستان على مدى سنوات قادمة. ولذلك السبب نواصل جميعًا دعمها، سياسيًا وماليًا على حد سواء. والاتحاد الأوروبي نفسه مشارك فيها أيضًا على المدى الطويل - إذ يجري حاليًا الإعداد لشراكتنا طويلة الأجل مع أفغانستان.

في تموز/يوليه، بدأ انتقال ملموس بتسليم المسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى القوات الأفغانية في سبع مناطق من البلد. وفي مناطق أخرى، يجري الإعداد لإجراء المزيد من هذه الانتقالات الأمنية. ولقينا تشجيعًا من مدى الجودة التي اضطلعت بها قوات الأمن الأفغانية بدورها الجديد رغم السياق الصعب. ينبغي أن يعزز هذا السياق عزم المجتمع الدولي على الإسهام في نجاح الانتقال عن طريق تدريب هذه القوات بفعالية.

خلال المناقشة السابقة بشأن أفغانستان في المجلس (انظر S/PV.6574)، لاحظنا مع القلق أن انعدام الأمن يتزايد، مما جعل الانتقال أكثر صعوبة. لم تخف حدة هذه الشواغل. لا يزال مستوى الخسائر في صفوف المدنيين، ومعظمها بسبب المتمردين، مرتفعًا بشكل غير مقبول. لم يعد المدنيون في أمان من القوات المناهضة للحكومة، حتى في المستشفيات والمساجد. وشهدت الشهور الأخيرة أيضًا وفاة العديد من كبار المسؤولين الأفغان في أعمال عنف، وفي الأسبوع الماضي فحسب، وفاة السيد رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام.

أود أن أكرر التأكيد على إدانة الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات لهذا الهجوم المقيت، وأن أعرب عن تعازينا. إن أفضل ما يمكن أن نفعله لتكريم إرث السيد رباني هو

لم يتجسد ذلك، رغم العديد من الكلمات هنا، وهو يشكل داء المشكلة في أفغانستان. هذه ملاحظات صحيحة تستحق أن تحظى بالاهتمام الجاد من شركاء أفغانستان الدوليين.

إن باكستان لا تغض النظر عن احتياجات أفغانستان الإنمائية أو عن متطلبات التنفيذ الناجح لعملية كابول. سنواصل برامجنا للمساعدة في أفغانستان، وهي أكبر برامج لنا مع أي بلد في الوقت الراهن، على الرغم من النقص الشديد الذي نعانيه في الموارد. وقد عرضنا أيضًا المساعدة في بناء القدرة لقوات الأمن الأفغانية.

ولا نزال نستضيف ملايين اللاجئين الأفغان، بتكاليف باهظة بالنسبة لنا. ولا يوفينا التقرير الحالي عن الحالة في أفغانستان بمعلومات مستكملة عن وضع اللاجئين. ونأمل أن يتم ذلك في التقرير القادم. ونأمل أن يظل المجتمع الدولي مدركًا لمشاكل باكستان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد سيرانو.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلمم بالإنكليزية): أود أن أنقل شكر الاتحاد الأوروبي على توجيه الدعوة إليه للمشاركة في هذه المناقشة.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك، والنرويج عضو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلًا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكر الممثل الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، والأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (S/2011/590). ونتوجه أيضًا بالشكر إلى معالي وزير الخارجية زلماي رسول على عرضه الهام.

ولا يمكن أن تكون هناك مساءلة بدون مراقبة برلمانية. ولهذا السبب، نحث البرلمان الأفغاني على استئناف أداء جميع مهامه. وهذا يعني إنجاز الأعمال التشريعية الهامة وتوفير الضوابط والتوازنات اللازمة حينما يتعلق الأمر ببناء الدولة في أفغانستان. وعليه، ينبغي تقديم تشريعات جديدة لإقرارها في البرلمان. وهناك حيز لإجراء تحسينات في هذا المجال، والاتحاد الأوروبي على استعداد، في هذا السياق، لدعم التزامات الأفغان بالإصلاح الانتخابي في الأجل الطويل.

وبطبيعة الحال، يتعين علينا أن ننظر خارج كابل، إلى الولايات والمناطق والحكم دون الوطني. ونحتاج إلى تعزيز القدرة والمساءلة في مؤسسات الولايات والبلديات. ولا يمكن قبل تحقيق ذلك، أن تُقدم الخدمات إلى الأشخاص المناسبين وبالطرق المناسبة. كذلك، لكي تحصل الولايات والمناطق على حصتها المنصفة من المعونة ينبغي أن يكون لها اتصالات أفضل مع المركز. وفي أفغانستان ما بعد الفترة الانتقالية، في نهاية المطاف، سيتم تحويل الأموال بشكل متزايد من خلال الحكومة المركزية.

والآن، بعد أن تحدثت عن كابل والمستوى المحلي، أود أن أتناول السياق الإقليمي. إن البلدان المجاورة لها مصلحة في أفغانستان مستقرة وآمنة، وتقع عليها مسؤولية خاصة تجاه تحقيق ذلك. والاتحاد الأوروبي على استعداد للبناء على البرامج القائمة ولوضع ثقله وراء المبادرات التي تعزز التكامل والتعاون الإقليميين. إننا نتطلع إلى مؤتمر اسطنبول المقبل، الذي يمثل فرصة لإعطاء زخم جديد لجدول الأعمال الإقليمي عشية انعقاد مؤتمر بون. إن مبادرة طريق الحرير الجديد، التي أطلقت في الأسبوع الماضي، توفر رؤية للتعاون الاقتصادي الواعد الذي تستطيع أفغانستان وجيرانها أن يجنوا منه فوائد كبيرة.

مضاعفة جهود المصالحة. إننا نشيد بالحكومة على التزامها بتلك الجهود.

وعلى هذه الخلفية الأمنية، من المشجع أن عملية كابل تستمد الزخم في العديد من المجالات. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لحل أزمة مصرف كابل وبالتقدم المحرز نحو استئناف برنامج صندوق النقد الدولي. إن التصدي بنجاح للمسائل النهائية العالقة عشية انعقاد مؤتمر بون يمثل أمرا أساسيا من أجل تعزيز ثقة المانحين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بينما تسعى إلى أداء دورها في سياق عملية كابل.

ومن الإشارات الأخرى التي تبعث على الأمل، أننا شهدنا عددا من الأولويات الوطنية تمضي قدما، بما في ذلك في مجال إصلاح قطاع العدالة. ونرحب بما تحقق في هذا المجال. ففي نهاية المطاف، مؤسسات العدالة المستقلة والمهنية لا غنى عنها. وتحتاج إليها أفغانستان من أجل تهيئة بيئة أمنية أفضل، وبيئة أفضل لحقوق الإنسان. وسيبقى التشريع باطلا بدون المؤسسات التي تنفذه.

إن التزامات أفغانستان تجاه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تمثل نموذجا مناسباً. وأود أن أقول بشأن حقوق الإنسان إن حقوق المرأة تستحق اهتماما خاصا، خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. ولهذا السبب بالضبط، نحتاج إلى قادة من النساء حول الطاولة بينما نستعد لمؤتمر بون.

إن اتخاذ بعض الخطوات الصغيرة صوب بعض برامج الأولويات الوطنية لا يجب أن يترك مجالاً للرضا عن النفس. ولن تملك العملية الانتقالية مقومات الاستمرار إلا إذا مضت قدما ومعها جميع برامج الأولويات الوطنية. وفي مجال الحكم، فإن اتخاذ خطوات إيجابية مثل إطلاق لجنة رصد وتقييم مكافحة الفساد يتعين أن تدعمها تدابير هيكلية تحد من الفساد وتعزز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالمال العام.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس. وأتمنى لكم كل النجاح وأرجو الله أن يبارككم ويمنحكم الصحة والصفاء.

الرئيس: أشكر السيد دي ميستورا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى لبنان.

طلب ممثل أفغانستان أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على ما عبروا عنه من تعاطف وتعازي على استشهاد السيد رباني. وأود كذلك الإبلاغ أن تحقيقاً جاداً يجري الآن لمعرفة الملابسات التي وقعت فيها عملية الاغتيال. وبطبيعة الحال، عندما نتوصل إلى النتائج سوف نوافي المجلس بها.

(تكلم بالفرنسية)

بالنيابة عن شعب بلدي وحكومته، أود أن أشكر أعضاء المجلس وممثلي البلدان الصديقة لأفغانستان على دعمهم الدائم لبلدي والتزامهم تجاهه. فبفضل دعمهم، ستؤدي أفغانستان دوراً أساسياً في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة، وستسهم في تحقيق السلم والأمن العالميين.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد احتتم المرحلة الحالية لنظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

إن الشعب الأفغاني - الذي تعاني أغلبية أبنائه من الفقر، وحاليا يواجه الكثيرون من أبنائه التهديد المتمثل في الجفاف - بحاجة إلى رؤية تحسينات ملموسة على حياته ومصادر رزقه. ويتعين علينا أن نؤدي دورنا لتحقيق ذلك. وكما قال الراحل، السيد رباني في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة:

”إن اجتماع الفقر المدقع مع عدم المساواة المفرط في داخل البلدان وفيما بينها يمثل إهانة لإنسانيتنا المشتركة، وحالة مأساوية تقتضي التضامن العالمي العاجل“ (A/55/PV.7، ص ١٤).

الرئيس: أعطي الكلم الآن للسيد دي ميستورا، للإجابة على التعليقات التي قدمت.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): إذا أذن لي الوزير رسول، سأقول إن كلا من أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان لديهما إحساس بالأمل الكبير بعد الاستماع إلى ما قيل في هذه الجلسة. فهذه الهيئة تقدم الدعم لمستقبل أفغانستان - على الرغم من الأحداث المفجعة التي وقعت - ولعمل البعثة، وكذلك لاستمرار التعاون بين البعثة والبلد. وهذا الدعم سيساعد كلانا عندما نعود إلى كابل غدا. هذا كل ما لدي من تعليق.

وأود أن أقول عبارة واحدة عن لبنان الذي أكن له الكثير من الحب، حيث شغلت منصباً هناك. وعلى غرار ما قاله العديد من المتكلمين، أود أن أقول كم يسعدني أن أرى لبنان وهو يتولى رئاسة هذه الهيئة.